



الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
تقرير مجلس التجارة والتنمية

الدورتان التنفيذيتان السادسة والعشرون والسابعة
والعشرون والدورة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والخمسون
الملحق رقم ١٥ (A/56/15)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والخمسون
الملحق رقم ١٥ (A/56/15)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية

الدورتان التنفيذيتان السادسة والعشرون والسابعة والعشرون
والدورة الثامنة والأربعون



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-9550

[٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢]

المحتويات

الصفحة

الفصل

الجزء الأول - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية السادسة والعشرين

- ١ مقدمة
- ٢ أولاً - تقارير اللجان إلى مجلس التجارة والتنمية
- ثانياً - استعراض الخبرة المكتسبة في تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين أداء وهيكل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد
- ٧ ثالثاً - تقرير مرحلي عن العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
- ١٠ رابعاً - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل
- ١٠

المرفقات

- ١٣ الأول - جدول أعمال الدورة التنفيذية السادسة والعشرين للمجلس
- ١٤ الثاني - الحضور

الجزء الثاني - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية السابعة والعشرين

- الأول - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا
- ١٧
- الثاني - المسائل الأخرى التي تتطلب إجراءً من المجلس والناشئة عن تقارير أنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير وهذه الأنشطة
- ٢٤
- الثالث - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية
- ٢٥
- الرابع - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية والمسائل ذات الصلة بها
- ٢٧

المرفقات

- ٢٩ الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

٣١	الثاني - الحضور
		الجزء الثالث - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثامنة والأربعين
٣٣	مقدمة
٣٣	أولا - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله
		ألف - برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا (البند ٣ من جدول الأعمال)
٣٣	المقرر ٤٦٧ (د-٤٨)
		باء - إسهام الأونكتاد في الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة (البند ٤ من جدول الأعمال)
٣٥	الاستنتاجات المتفق عليها ٤٦٨ (د-٤٨)
		جيم - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (البند ٥ (أ) من جدول الأعمال)
٣٨	المقرر ٤٦٩ (د-٤٨)
		دال - الإجراءات الأخرى التي اتخذت بشأن البنود الموضوعية
٤٠	١ - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (البند ٥ (أ) من جدول الأعمال)
٤٠	٢ - النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (البند ٥ (ب) من جدول الأعمال)
٤٠	٣ - إجراءات محددة فيما يتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: تقرير الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين (البند ٦ (أ) من جدول الأعمال)
٤٠	٤ - التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الرابع والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (البند ٦ (ب) من جدول الأعمال)

- ٥ - العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٢ (البند ٧ (أ) من جدول الأعمال) ٤١
- ٦ - متابعة الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (البند ٨ من جدول الأعمال) ٤٢
- ٧ - جائزة نوبل للسلام ٤٢
- ثانيا - المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل ٤٣
- ألف - افتتاح الدورة ٤٣
- باء - انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ (أ) من جدول الأعمال) ٤٣
- جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة (البند ١ (ب) من جدول الأعمال) ٤٤
- دال - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١ (ج) من جدول الأعمال) ٤٥
- هاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للمجلس (البند ١ (د) من جدول الأعمال) ٤٥
- واو - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ٧ (ب) من جدول الأعمال) ٤٥
- زاي - عضوية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلس التجارة والتنمية (البند ٧ (ج) من جدول الأعمال) ٤٥
- حاء - عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٢ (البند ٧ (د) من جدول الأعمال) ٤٥
- طاء - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس (البند ٧ (هـ) من جدول الأعمال) ٤٦
- ياء - اعتماد التقرير (البند ٩ من جدول الأعمال) ٤٦

المرفقات

- الأول - جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية ٤٧
- الثاني - المناقشات التي جرت في مجلس التجارة والتنمية في إطار البند ٥ (ب) من جدول الأعمال: النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني . ٤٩

الجزء الأول

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية السادسة والعشرين*

مقدمة

١ - قال الأمين العام للأونكتاد في بيان استهلاكي إنه في الاجتماع الأخير للجنة التنسيق الإدارية في نيروبي كُرست معظم المناقشة لأفريقيا. واعترفت اللجنة بأن هناك مبادرات عديدة من جانب منظومة الأمم المتحدة والحكومات الأفريقية نفسها والمناخين فيما يتعلق بالتنمية الأفريقية التي تحتاج إلى دعم وإلى أن توضع ضمن إطار موحد إذا أريد أن يكون العمل لصالح أفريقيا أكثر فعالية. وأُتفق على أنه يمكن استخدام الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لحشد التأييد من أجل وضع مبادرات الأمم المتحدة المستقلة والمتصلة بأفريقيا تحت مظلة واحدة. وأكد أعضاء اللجنة، بمن فيهم الأمين العام للأونكتاد نفسه، على ضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل بلوغ الهدف المتفق عليه دولياً وهو تخفيف الفقر المطلق بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وكما أشير في دراسة الأونكتاد عن "تدفقات رأس المال والنمو في أفريقيا"، تحتاج أفريقيا إلى تحقيق نمو بنسبة لا تقل عن ٧ في المائة سنوياً إذا ما أريد بلوغ أهداف تخفيف الفقر، وهذا أمر يتطلب مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢ - وفيما يتعلق بمتابعة مؤتمر قمة الألفية، اقترح استخدام آلية المتابعة المقرر إنشاؤها لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، كنموذج لمتابعة قمة الألفية، وقد قوبل هذا الاقتراح باهتمام كبير.

٣ - وفيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، قال إن وجود آلية فعالة للمتابعة سوف يكون أساسياً. والواقع أن عدم كفاية الاهتمام بالتنفيذ كان أحد المشاكل الرئيسية التي واجهت البرامج السابقة الخاصة بأقل البلدان نمواً. وسوف تتوقف فعالية المتابعة على ثلاثة عوامل رئيسية: الإحساس بالملكية من جانب أقل البلدان نمواً؛ والمشاركة الصادقة من جانب جميع المنظمات والوكالات؛ وترجمة الالتزامات التي يتضمنها برنامج العمل إلى عمل يومي. وسوف تقع المسؤولية الرئيسية عن التنفيذ على عاتق البلدان، ولكن الأمر سيحتاج إلى المساعدة من جانب المنظمات والوكالات، ولا سيما تلك التي لها وجود ميداني. وعلى مستوى الوكالات، سوف يتعين أن يسير العمل مع أقل البلدان نمواً في

* صدر أولاً تحت الرمز A/56/15 (Part I).

الاتجاه السائد، وسوف يتعين إنشاء وحدات وبرامج معينة للتعامل من أقل البلدان نمواً، إن لم تكن قد أنشئت بالفعل. وفي كل وكالة، سوف يكون هناك دور لكل من الأمانة ومجلس الإدارة على السواء. ولرصد التقدم المحرز في التنفيذ يمكن إنشاء آلية جماعية، يمكن أن تلتزم برعاية الأونكتاد وتحظى بدعمهم.

أولاً - تقارير اللجان إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٢ من جدول الأعمال)

(أ) لجنة التجارة في السلع والخدمات، الدورة الخامسة، ١٩-٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١

٤ - كانت الوثائق التالية معروضة على المجلس لأغراض النظر في هذا البند:

(أ) تحليل سبل تعزيز مساهمة قطاعات خدمات محددة في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية: التجارب الوطنية على صعيد الأنظمة والتحرير: أمثلة من قطاع خدمات البناء ومساهمته في تنمية البلدان النامية: التوصيات المتفق عليها (TD/B/COM.1/L.14)؛

(ب) الشواغل الزراعية الرئيسية للبلدان النامية: أثر عملية الإصلاح الزراعي في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وسبل التصدي لشواغلها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف: التوصيات المتفق عليها (TD/B/COM.1/L.15)؛

(ج) الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية: النظم والتجارب الوطنية لحماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية: التوصيات المتفق عليها (TD/B/COM.1/L.16)؛

(د) تحليل قضايا الوصول إلى الأسواق التي تواجه البلدان النامية: أثر تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية: التوصيات المتفق عليها (TD/B/COM.1/L.17)؛

(هـ) تحليل قضايا الوصول إلى الأسواق التي تواجه البلدان النامية: أثر تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية: ملخص الرئيس (TD/B/COM.1/L.18)؛

(و) جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة (TD/B/COM.1/L.19)؛

(ز) مشروع تقرير اللجنة عن دورها الخامسة (TD/B/COM.1/L.18 و Add.1-3).

٥ - وتحدث ممثل ألبانيا، بصفته نائباً لرئيس لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، فعرض نتائج الدورة الخامسة للجنة وأوصى المجلس باعتمادها.

٦ - وقال ممثل سنغافورة، متحدثاً باسم المجموعة الآسيوية والصين، فيما يتعلق بحماية المعارف التقليدية، إن مجموعته ترحب بنتيجة مداوات اللجنة. وقد شددت اللجنة على إعلاء شأن المعارف التقليدية، وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد الوراثية، وتأمين تقاسم المنافع بشكل منصف في الاستغلال التجاري للمنتجات المعتمدة على المعارف التقليدية، كما أوصت بأن يبحث المجتمع الدولي إمكانية وضع معايير دنيا لنظام فريد من نوعه ومُعترف به دولياً. وتكتسي هذه القضايا أهمية رئيسية بالنسبة لمجموعته. ولاحظ مع الارتياح الاعتراف بدور الأونكتاد في تعزيز استخدام المعارف التقليدية لأغراض التجارة والتنمية، مضيفاً أنه ينبغي للأونكتاد في هذا السياق أن ينظم حلقات عمل بشأن المعارف التقليدية. وينبغي تفادي ازدواج العمل، وينبغي لأمانة الأونكتاد أن توفر الدعم لأعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية وللعمل الجاري في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

٧ - وفيما يتعلق بتدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية، قال إن مجموعته تشعر بخيبة الأمل لأنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض المقترحات للعمل في هذا المجال. ويمكن الاضطلاع بعمل تحليلي أكثر فائدة. واحتتم قائلًا إن مجموعته تعيد تأكيد الولاية الواردة في الفقرة ١٣٢ من خطة عمل بانكوك.

٨ - وقال ممثل السويد، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد الأوروبي يساوره القلق إزاء فائدة اجتماعات اللجنة وفعاليتها. فقد أسندت مهام هامة إلى الأونكتاد في التوصيات المتفق عليها للجنة، وهو الآن ينتظر من الأمانة أن تقوم، في إطار ولايتها والموارد المتاحة لها، بتحويل هذه التوصيات إلى أعمال. وأضاف أن عدداً من التطورات الهامة يحدث حالياً في منظمات دولية أخرى، وينبغي أن يكون التركيز في الأونكتاد على الأعمال التي يمكن أن تكمل العمل الدولي القائم. وينبغي للأونكتاد أن يتعاون مع الهيئات الدولية ذات الصلة وأن يتفادى ازدواج العمل.

٩ - وفيما يتعلق على وجه التحديد بلجنة التجارة، قُدمت قائمة طويلة من التوصيات إلى الأونكتاد، وينبغي وضع أولويات. وفي المساعدة التقنية والمالية المقدمة من المجتمع الدولي إلى البلدان النامية، أعار الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة إلى التدابير الرامية إلى المساعدة على التصدي لعبء الامتثال لتدابير الصحة العامة والصحة النباتية والمعايير التقنية. وفي مجال المعارف التقليدية، لا يوجد حتى الآن اتفاق دولي بشأن الأسلوب الأفضل لحماية المعارف التقليدية، ويتعين على الهيئات الدولية المختلفة أن تعمل معا بغية إيجاد توافق في الآراء.

١٠ - أخيراً، ينبغي للأونكتاد أن ييسر المشاركة الفعالة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بإجراء تحليلات وتوفير المساعدة التقنية لتعزيز

القدرة التفاوضية. ويمكن للبرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في قطاع الخدمات أن يوفر آلية لتحقيق ذلك.

١١ - وتحدث ممثل نيكاراغوا باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقال إنه ينبغي مواصلة العمل بشأن حماية المعارف التقليدية بغية استكشاف نهج مختلفة، بما في ذلك نظم فريدة في نوعها. وأضاف قائلاً إن مجموعته تعتمد على مساعدة الأونكتاد والعمل المقبل للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في تحسين فهمها لهذه القضية وفي وضع مقترحات محددة لحماية المعارف التقليدية.

(ب) لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، الدورة الخامسة، ١٢-١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

١٢ - كان تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة (TD/B/48/4) معروضا على المجلس لأغراض النظر في هذا البند الفرعي.

١٣ - وتحدثت ممثلة المملكة المتحدة بصفتها نائبا لرئيس اللجنة، فقدمت تقرير اللجنة. وفيما يتعلق بقضايا عمليات الاندماج والشراء وتدابير بلد المنشأ، يحتاج الأونكتاد إلى البحث عن طريقة لرصد تنفيذ التوصيات المقدمة. وفيما يخص عمليات استعراض السياسة الاستثمارية رحبت كل المجموعات الإقليمية بجودة عمليات الاستعراض، ولكن المناقشة افتقرت إلى العمق. وينبغي توزيع الوثائق قبل الاجتماع بوقت كاف، وينبغي تكريس المزيد من الوقت لعمليات الاستعراض، ويمكن النظر في فكرة أن تكون هناك عمليات استعراض تخرج عن شكل اللجنة. وسيتم تناول هذه القضية أثناء استعراض الآلية الحكومية الدولية، وستعقد مشاورات بشأن أفضل الطرق لتناول عمليات استعراض سياسات الاستثمار قبل استعراض منتصف المدة. ورحبت الوفود بعروض الشعبة المتعلقة بالأنشطة المضطلع بها في فترة ما بين الدورتين، وبعمل لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

١٤ - وتحدث ممثل نيكاراغوا، باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن اللجنة حققت نتائج إيجابية، ومن شأن التحسينات المدخلة في برنامج عمل الأونكتاد وسلسلة الأولويات أن تتيح إحراز تقدم. ومن شأن الفهم الأفضل لقضايا مثل عمليات الاندماج والشراء، وهيكل السوق، والقوانين والسياسات التنافسية، أن تساعد على إحداث آثار إيجابية. والأمل معقود على أن يكون عمل الأونكتاد بمثابة أساس لاستكشاف آليات للتعاون الدولي ترمي إلى معالجة التحديات التي تفرضها عمليات الاندماج والشراء. وقد ثبت أن عمليات استعراض سياسة الاستثمار مفيدة جدا، ومجموعته

على استعداد للمشاركة في المشاورات غير الرسمية بشأن أفضل طريقة لتناول عمليات الاستعراض.

١٥ - وتحدث ممثل سنغافورة باسم المجموعة الآسيوية والصين، فقال إن مجموعته ترحب بتوصيات السياسات العامة بشأن عمليات الاندماج والشراء. وفي حين أن عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود لها عدد من الآثار الإيجابية على التنمية الاقتصادية، فيجب أن تكون لدى البلدان النامية أدوات سياسية في متناولها لتأمين أن يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح تنمية البلدان المضيفة، ومثال على هذه الأدوات التحفظات في قطاعات معينة، والقوانين المنظمة للملكية، والحوافز. كذلك تحتاج استجابات السياسات العامة إلى الموازنة مع شواغل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية، وذلك مثلاً من خلال التنمية المتوازنة لقطاع المشاريع المحلية والأجنبية وتطوير أوجه العلاقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المحلية. وبغية المساعدة على نشر المعارف والتكنولوجيات من جانب الشركات عبر الوطنية، يتعين على الحكومات أن تعدل سياساتها باستمرار لحفز الروابط المفيدة بين الشركات عبر الوطنية والاقتصادات المضيفة.

١٦ - وفيما يتعلق بتدابير بلد المنشأ، قال إن مجموعته تشجع هذه التدابير، التي يمكن أن تتخذ شكل قواعد ناظمة وحوافز أو تدابير عملية أخرى، بما في ذلك التنسيق الفعال لجميع جوانب الجهود التي يبذلها كل من بلد من بلدان المنشأ؛ ولا سيما لمنفعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، من أجل زيادة الوعي بفرص الاستثمار؛ والتعاون، على كل من المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، بين مؤسسات بلدان المنشأ والبلدان المضيفة مثل وكالات تشجيع الاستثمار والرابطات الصناعية، بما في ذلك التدريب التعاوني؛ ودعم إنشاء هياكل صناعية في البلدان المضيفة، مثلاً من خلال إنشاء اتحادات تضم شركات من عدة بلدان للاستثمار في مشاريع رئيسية لإقامة الهياكل الأساسية في البلدان النامية.

١٧ - وقال ممثل السويد، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، إن اللجنة أبرزت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عمليات الاندماج والشراء فضلاً عن الاستثمار التأسيسي من أجل التنمية في البلدان النامية. وثبت أن عمليات الاندماج والشراء توفر فوائد كبيرة، وإن كانت الآثار الإيجابية والسلبية تتوقف، مثلاً، على البيئة الخارجية السائدة، والسياسات الوطنية والأطر القانونية المحلية. وفي هذا السياق، حثت اللجنة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ قانون للمنافسة ودعت إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال السياسة التنافسية. ورحب الاتحاد الأوروبي بهذه التدابير المقترحة ورأى أنه ينبغي أن تولي اهتماماً خاصاً في التعاون الدولي. كذلك شددت اللجنة على أهمية السياسات العامة المحلية التي تهدف إلى خلق بيئة

تمكين في مجال الأعمال. وأخيراً، رحب الاتحاد الأوروبي بمقترح من الأمانة يرمي إلى تحسين مستوى عمليات استعراض سياسات الاستثمار، ذلك أن ضيق الوقت المتاح أثناء دورة اللجنة لم يتيح الاستفادة لا من المواد المتاحة ولا من وجود الوزراء.

(ج) لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، الدورة الخامسة، ٢٢-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

١٨ - كان تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة (TD/B/48/3) معروضا على اللجنة لأغراض النظر في هذا البند الفرعي.

١٩ - تحدث ممثل إثيوبيا، بصفته رئيسا للجنة، فعرض نتائج الدورة الخامسة للجنة وقال إن دورة اللجنة كانت ناجحة جدا.

٢٠ - وتحدث ممثل سنغافورة، باسم المجموعة الآسيوية والصين، فقال إن مجموعته ترحب بتوصيات اللجنة وتتطلع إلى تنفيذها. وفيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كانت هذه المؤسسات المساهمة الرئيسية في العمالة والنمو الاقتصادي في البلدان النامية. ويمكن أن يتحقق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق روابط مع الشركات عبر الوطنية، كما أن وجود مؤسسات قوية صغيرة ومتوسطة الحجم في البلدان النامية كان بدوره أحد العوامل الهامة لاجتذاب الاستثمار من الشركات عبر الوطنية. ويجب أن تراعى التدابير الرامية إلى تعزيز الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التعقيد المتزايد للشركات عبر الوطنية، واتجاهات الشركات، واحتياجات السوق، وقدرات المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقال إن مجموعته تشجع أمانة الأونكتاد على متابعة توصيات اللجنة.

٢١ - وقال، فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية والسياحة، إن السياحة دعامة من الدعامات الرئيسية للاقتصاد في كثير من البلدان النامية. وقد أتاح نمو التجارة الإلكترونية للبلدان النامية قناة جديدة لتسويق الخدمات السياحية، وأصبح يتعين على مقدمي الخدمات السياحية في البلدان النامية تنمية قدراتهم في هذا الصدد. ولهذا ترحب مجموعته بتوصيات اللجنة وتطلب إلى الأمانة أن تنفذ هذه التوصيات للمساعدة على تعزيز قدرات البلدان النامية لوضع سياسات التجارة الإلكترونية وتنفيذها.

٢٢ - وتحدث ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إن اللجنة شددت على أهمية اعتماد سياسات محلية ودولية وأطر قانونية في مجال المنافسة. وتمثل السياسات الوطنية حجر الزاوية لمعالجة الممارسات المانعة للمنافسة، ولكن من شأن وضع اتفاق إطاري متعدد الأطراف بشأن السياسات التنافسية أن يوفر مكملا ضروريا وسيكون أساسيا لمعالجة

تحديات السياسات التنافسية الناجمة عن العولمة بطريقة نزيهة ومنصفة. وكما هو الحال بالنسبة للجنة الاستثمار، فإن اللجنة أثبتت أهمية السياسات العامة المحلية الرامية إلى خلق بيئة تمكينية في مجال الأعمال.

٢٣ - وفيما يتعلق بالدورات الثلاث للجنة بوجه عام، فإن الدورات كانت بناءة في تحديد إجراءات للسياسة العامة، ستكون، إذا ما نفذت كما ينبغي، نافعة للتنمية في جميع الدول، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وحسدت أيضاً تعقيد التفاعل بين الجهود التي يبذلها الأونكتاد، والجهود العامة الدولية والتعهدات المحلية، والحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام إلى هذه الأخيرة.

٢٤ - وقال ممثل أمانة الأونكتاد إنه لم تترتب آثار مالية إضافية في الميزانية العادية للأونكتاد نتيجة لتوصيات اللجنة، وإن كان سيتعين تعديل برنامج العمل على ضوء بعض التوصيات. وفيما يتعلق بالمساهمات من خارج الميزانية، فقد دعا عدد من التوصيات إلى إجراءات ومتابعة من قبل الأمانة، فيما ستكون المساهمات من خارج الميزانية لازمة في حد ذاتها. وستقوم الأمانة باستعراض التوصيات في إطار تحديث الخطة السنوية للتعاون التقني.

الإجراءات التي اتخذها المجلس

٢٥ - أحاط المجلس علماً بتقارير اللجان وأقر التوصيات الواردة فيها.

٢٦ - وأحيط المجلس علماً بأن ممثلة المملكة المتحدة، ستقوم، بصفتها رئيسة لجنة الاستثمار، بإجراء مشاورات بشأن الأساليب التي ستستخدم في عمليات استعراض سياسات الاستثمار وسترفع تقريراً بهذا الشأن إلى رئيس المجلس.

ثانياً - استعراض الخبرة المكتسبة في تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين أداء وهيكل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٧ - أشار الرئيس إلى أنه عملاً بالمقرر الذي اتخذته المجلس في دورته التنفيذية الرابعة والعشرين في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠، تقرر السماح بفترة اختبار لمدة دورة واحدة من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة TD/B/EX(20)L.1 المتعلقة بتحسين أداء وهيكل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، واستعراض الخبرة المكتسبة في غضون عام بعد إتمام الدورة الأولى للاجتماعات.

٢٨ - وقال ممثل كوبا، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن الخطوات المتخذة لتمكين اللجان من إدراج نتائج اجتماعات الخبراء في إطار مناسب للسياسة العامة كان أثرها عكس الأثر المنشود، وكان هناك افتقار واضح إلى المناقشة في اللجان، ذلك أن الجلسات كرست لصياغة التوصيات. وعلاوة على ذلك، اتخذت بعض الوفود مواقف متشددة وشككت في دور الأونكتاد الذي أُسند إليه في الأونكتاد العاشر. ويجب على الأونكتاد أن يقوم بدور هام في مجال دعم القدرات في البلدان النامية، التي تستأثر بثلاثي عضوية منظمة التجارة العالمية ولكنها لا تستأثر سوى بـ ٢٥ في المائة من التجارة العالمية. وينبغي لجميع أعضاء الأونكتاد أن يتعاونوا مع الأونكتاد في تحليله للأحداث من منظور إنمائي، وينبغي للبلدان المتقدمة أن تتخذ نهجاً بناء بدرجة أكبر إزاء العمل في الأونكتاد. ويجب أن تتمكن البلدان النامية من جني الفوائد الناجمة عن جولة أورغواي ومن اتخاذ موقف إيجابي من منظمة التجارة العالمية من أجل تحقيق التنمية المتساوية للجميع.

٢٩ - وتحدث ممثل جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية، فقال إنه من المبكر جدا القيام باستعراض نهائي للآلية الحكومية الدولية، فالتوصيات التي اتخذها اللجان لم تُنفذ بعد. ويتعين إرجاء الاستعراض الكامل لسنة أخرى، وينبغي الاضطلاع به أثناء استعراض منتصف المدة. وفي غضون ذلك، يمكن تقديم اقتراحات مؤقتة. وأثناء الأعمال التحضيرية لاجتماعات الخبراء، ينبغي إتاحة بعض الوقت للأمانة لإعداد وثائق المعلومات الأساسية. كما ينبغي البت في مواضيع اجتماعات الخبراء في دورة تنفيذية للمجلس، وينبغي إعادة النظر في ممارسة جدولته الجزء الأكبر من اجتماعات الخبراء في النصف الثاني من السنة. وينبغي إتاحة مدة زمنية كافية بين اجتماعات الخبراء ودورات اللجان لإتاحة الوقت للبعثات للتنسيق مع العواصم، كذلك ينبغي أن يترك وقت كاف بين دورات اللجنة. وفي الوقت نفسه، لا يمكن لعملية إصلاح الآلية الحكومية الدولية أن تكون ممارسة إجرائية محضة. ويجب على الأونكتاد أن يضطلع بدور هام في إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف، ولن يكون ذلك مثمراً إذا لم تناقش الولاية الدقيقة لهذه المنظمة في كل اجتماع من الاجتماعات.

٣٠ - وتحدث ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إنه سيتم إجراء استعراض شامل للآلية الحكومية الدولية في عام ٢٠٠٢، ولكن هذا لا يستبعد إدخال تحسينات مؤسسية في الفترة التي تتخلل ذلك. وفيما يتعلق باجتماعات الخبراء، يؤيد الاتحاد الأوروبي النهج الذي بموجبه تعكس النتائج حقيقة أن الخبراء يحضرون الاجتماعات بصفتهم الشخصية. وفي الوقت ذاته، من المهم أن تتضمن تقارير اجتماعات الخبراء ملخصاً لجميع المواقف المتخذة. وفيما يتعلق بدورات اللجنة، يشعر الاتحاد الأوروبي بشيء من القلق إزاء فائدتها. وبشكل

أكثر تحديداً، ينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من الاتساق من حيث الإجراءات وهيكل الوثائق؛ وينبغي إيلاء النظر إلى عدد البنود الموضوعية في جدول الأعمال، حيث يبدو أن عددها الحالي هو أربعة بنود يعتبر مفرطاً؛ وينبغي التفكير في الهدف الإجمالي من دورات اللجنة - فينبغي لها أن توفر أداة لتنفيذ خطة عمل بانكوك لا أن تضيف عناصر جديدة إلى ولاية الأونكتاد؛ ومن ثم ينبغي للمداولات أن تركز على تقديم الإرشاد إلى الأمانة بشأن ترتيب أولويات عملها وجعل أثرها أثراً أمثل.

٣١ - تحدث ممثل نيكاراغوا باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن مجموعته ترحب بالجهود الرامية إلى دمج عمل اجتماعات الخبراء واللجان وإعطاء استنتاجات الخبراء وزناً أكبر في اللجان. غير أن التركيز بشكل أكبر في اللجان على صياغة التوصيات المتفق عليها على حساب مناقشة السياسة العامة أمر مثير للقلق. وغياب المناقشة الفنية يعني أنه يتم أحياناً رفض المقترحات دون تقديم أي مبرر. وينبغي إيجاد توازن بين المناقشة والصياغة. وينبغي أن تكون المناقشات في اللجان فنية وقائمة على تقييم مساهمات الخبراء على مستوى السياسات العامة، وينبغي للنتائج أن تكون عملية. وفي انتظار استعراض منتصف المدة، سيكون من المفيد للجان أن يمدّوا خبراء معترف بهم بعروض من أجل تنشيط المناقشات.

٣٢ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن اجتماعات الخبراء كانت مثرية جداً، ولكن ليس من المهم أن تعكس الملخصات جميع وجهات النظر. وقد ارتبكت اللجان بسبب المطالبة باستنتاجات متفق عليها، ولم يكن هناك حوار بشأن السياسة العامة. وفي بعض الأحيان افتقر مشروع النتائج المعروض للمناقشة إلى التركيز، ولم تكن الصلة بخطة عمل بانكوك واضحة دائماً. وأخيراً، ينبغي ألا يسند إلى اللجان دور شكلي في اختيار المواضيع التي تناقش في اجتماعات الخبراء.

٣٣ - وقال ممثل اليابان إن وفده يؤيد من حيث المبدأ ممارسة مناقشة نتائج اجتماعات الخبراء في اللجان. ولكن إذا أنفقت اللجان وقتاً مفرطاً الطول من وقتها في التفاوض بشأن استنتاجاتها المتفق عليها، فإن الوقت المتاح لمناقشات السياسة العامة سيكون محدوداً. وينبغي تقليص عدد بنود جدول أعمال اللجنة، كما ينبغي تكريس المزيد من الوقت للمناقشات المتعلقة بالسياسة العامة لكل بند من البنود.

٣٤ - وقال ممثل النرويج إن تحسين الروابط بين اجتماعات الخبراء واللجان يشكل خطوة في الاتجاه السليم. غير أن وقتاً أطول من اللازم يُنفق في مناقشة مشروع الاستنتاجات وسيكون من الأفضل لو كانت الاستنتاجات أقصر وذات وجهة عملية.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٣٥ - قرر المجلس أن التوصيات التي أقرت بالفعل في الوثيقة TD/B/EX(24)/L.1 سيستمر تنفيذها لدورة واحدة مدتها سنة شريطة أن يتم إجراء الاستعراض الكامل للآلية الحكومية الدولية للأونكتاد أثناء استعراض منتصف المدة. وفي الفترة التي تتخلل ذلك، سيعقد رئيس المجلس مشاورات لمحاولة تحديد طرائق عمل محسنة.

ثالثاً - تقرير مرحلي عن العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٦ - قال الأمين التنفيذي للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، إن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية الحكومية الدولية عقدت في مناخ جيد وأحرزت تقدماً في وضع نص مشروع برنامج العمل. وكانت القضايا المتعلقة الرئيسية تتصل بتعريف "الشركاء في التنمية"؛ والالتزام فيما يتعلق بالتجارة، وبشكل أخص قضايا الوصول إلى الأسواق، والإعانات، والدعم الزراعي، والمسار السريع للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً؛ والتمويل، وبشكل أخص أهداف المساعدة، ومعايير إلغاء الديون، وخصخصة القطاع المصرفي، وتوسيع قاعدة الضرائب، والإدارة السليمة، ولا سيما شروط تخفيف الدين، وفساد الشركات عبر الوطنية، والإدارة السليمة في المؤسسات المالية الدولية. وهناك تحضيرات أخرى جارية للمؤتمر، وسيكون المؤتمر مبتكراً بطرق عديدة منها الالتزام الكامل من جانب الأمم المتحدة، والتركيز على المشاريع القابلة للتنفيذ، ومشاركة المنظمات غير الحكومية. وسيكون بمثابة فرصة ممتازة كي يساعد المجتمع الدولي أقل البلدان نمواً على مساعدة نفسها. وفيما يتعلق بمتابعة المؤتمر، كلفت الجمعية العامة الأمين العام للأمم المتحدة باقتراح ترتيبات، وستراعي مقترحات الأمين العام آراء الدول الأعضاء المعبر عنها في المؤتمر.

رابعاً - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

٣٧ - عُقدت الدورة التنفيذية السادسة والعشرون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وافتتح الدورة السيد كاميلو ريبس رودريغيس (كولومبيا) رئيس المجلس.

باء - مكتب الدورة التنفيذية السادسة والعشرين

٣٨ - لم يحدث أي تغيير في أعضاء المكتب المنتخبين منذ الدورة السابعة والأربعين، وكان مكتب المجلس في دورته التنفيذية السادسة والعشرين يتألف على النحو التالي:

- الرئيس: السيد كاميلو ريبس رودريغيس (كولومبيا)
 نواب الرئيس: السيد أندريا نيغريتو كامبيازو (إيطاليا)
 السيد أوغوز دي ميرالب (تركيا)
 السيدة آيسا كلود دياللو (السنغال)
 السيد بيتكو دراغانوف (بلغاريا)
 السيد كويشي هاراغوش (اليابان)
 السيد ناثان إيرومبا (أوغندا)
 السيدة سافريتي كونادي (الهند)
 السيد روبرتو لافانيا (الأرجنتين)
 السيد جورج إ. موس (الولايات المتحدة الأمريكية)
 السيد فاسيلي سيدوروف (الاتحاد الروسي)
 السيدة أوشانيا ويشايشاكورن (تايلند) المقررة:

جيم - إقرار جدول الأعمال

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٩ - أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية السادسة والعشرين (الوارد في الوثيقة TD/B/EX(26)/1) (انظر المرفق الأول).

دال - عضوية مجلس التجارة والتنمية

(البند ٥ (أ) من جدول الأعمال)

٤٠ - أُخبر المجلس بأن ليسوتو أوضحت، في رسالة مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، رغبتها في الانضمام إلى المجلس. ودعا المجلس ليسوتو إلى الانضمام إلى عضويته والمشاركة الكاملة في أعماله.

٤١ - وأبلغ المجلس بأن عدد أعضائه أصبح بذلك ١٤٦ عضواً.

هاء - تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(البند ٥ (ب) من جدول الأعمال)

٤٢ - أبلغ المجلس بأنه توجد في الوقت الحالي ١٠٩ منظمات حكومية دولية ذات مركز لدى الأونكتاد (TD/B/IGO/List/3) والإضافات Add.1 و Add.2 و Add.3) ولا توجد أية طلبات جديدة معروضة أمام المجلس للنظر فيها.

واو - تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(البند ٥ (ج) من جدول الأعمال)

٤٣ - قام المجلس بتسمية المنظمتين التاليتين: مركز خدمة التعاون الإنمائي Service Center for Development Cooperation (انظر الوثيقة TD/B/EX(26)/R.1) ومركز التبادل والتعاون لأمريكا اللاتينية Exchange and Cooperation Center for Latin America (انظر الوثيقة TD/B/EX(26)/R.2) لأغراض المادة ٧٧ من نظامه الداخلي وصنفهما في الفئة العامة وفقا للفقرة ١٢ (أ) من مقرر المجلس ٤٣ (د-٧).

زاي - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية السادسة والعشرين

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٤٤ - أذن المجلس للمقرر بإتمام التقرير المتعلق بدورته الحالية تحت توجيه الرئيس.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التنفيذية السادسة والعشرين للمجلس

- ١ - إقرار جدول الأعمال
- ٢ - تقارير اللجان المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية
 - (أ) لجنة التجارة في السلع والخدمات والتجارة، والسلع الأساسية، الدورة الخامسة، ١٩-٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ و٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١
 - (ب) لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، الدورة الخامسة، ١٢-١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١
 - (ج) لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، الدورة الخامسة، ٢٢-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١
- ٣ - استعراض الخبرة المكتسبة في تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين أداء وهيكل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد
- ٤ - تقرير مرحلي عن العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
- ٥ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
 - (أ) عضوية مجلس التجارة والتنمية
 - (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس
 - (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
- ٦ - مسائل أخرى
- ٧ - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية السادسة والعشرين.

المرفق الثاني

الحضور*

١ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس ممثلة في الدورة:

بولندا	الاتحاد الروسي
بوليفيا	إثيوبيا
بيرو	أذربيجان
بيلاروس	الأرجنتين
تايلند	الأردن
تركيا	إسبانيا
ترينيداد وتوباغو	إسرائيل
تونس	ألمانيا
جامايكا	إندونيسيا
جمهورية تترانيا المتحدة	أوغندا
الجمهورية الدومينيكية	أوكرانيا
جنوب أفريقيا	إيران (جمهورية)
الدانمرك	- الإسلامية)
دومينيكا	إيطاليا
رومانيا	باراغواي
زمبابوي	باكستان
سري لانكا	البحرين
السلفادور	البرازيل
سلوفينيا	بربادوس
سنغافورة	البرتغال
السويد	بلجيكا
سويسرا	بلغاريا
	بنما

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(26)/INF.1.

لکسمبرغ	شيلي
ليسوتو	الصين
مالطة	عمان
ماليزيا	غابون
مدغشقر	غواتيمالا
مصر	غينيا
المكسيك	الفلبين
المملكة المتحدة لبريطانيا	فنلندا
العظمى وآيرلندا الشمالية	فييت نام
النرويج	كرواتيا
نيجيريا	كوبا
نيكاراغوا	كوت ديفوار
الهند	كوستاريكا
هندوراس	كولومبيا
هولندا	الكونغو
الولايات المتحدة	كينيا
الأمريكية	لاتفيا
اليابان	
اليمن	

٢ - وكانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وغير الأعضاء في المجلس ممثلة بصفة مراقب في الدورة:

غينيا - بيساو

الكرسي الرسولي

موزامبيق

٣ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

الجماعة الأوروبية

- جامعة الدول العربية
 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
 منظمة الوحدة الأفريقية
 مركز الجنوب
- ٤ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية والمنظمات ذات الشأن ممثلة في الدورة:
 منظمة العمل الدولية
 منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
 صندوق النقد الدولي
 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
 منظمة التجارة العالمية
- ٥ - وكان كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثلاً في الدورة.
- ٦ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
 الفئة العامة
 الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
 الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
 الاتحاد العالمي للعمل
 المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
 منظمة مهندسي العالم
 لجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي
- الفئة الخاصة
 المجلس الدولي للممرضات.

الجزء الثاني

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية السابعة والعشرين*

الفصل الأول

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١ - كان معروضاً على المجلس لدى نظره في هذا البند التقرير ذو الصلة به الذي قدمه الأمين العام للأونكتاد (TD/B/EX(27)/2).

٢ - وأشار الأمين العام للأونكتاد، إلى مشاركته في الجزء الرفيع المستوى من اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي المخصص لأفريقيا، فلفت الأنظار إلى ازدياد ملكية البلدان الأفريقية لمبادرات التنمية، كما يتضح من إنشاء الاتحاد الأفريقي، برنامج الانتعاش الأفريقي وخطة أوميغا. ودعا المجتمع الدولي، ذاكراً كشبيهه خطة مارشال، إلى تمويل هذه المبادرات بزيادة المساعدة الإنمائية زيادة كبيرة والتخفيف من عبء الديون على البلدان الأفريقية. واستشهد بتقرير الأونكتاد عن "تدفقات رأس المال والنمو في أفريقيا" (UNCTAD/GDS/MDBP/7)، فبيّن أن الوفورات والاستثمارات الوطنية ستزداد في نهاية الأمر مما يجلب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة فيحد بالتالي من الاعتماد على المعونة في المستقبل. وأن التقرير الفني الصادر عن الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية (تقرير زيديلو) أكد على استنتاجات الأونكتاد فيما يتعلق باحتياجات أفريقيا من رأس المال. وقال إن قدرة اليد العاملة على الانتقال والتحرك، وتحرير قطاعات حساسة مثل الزراعة، تشكل مجالات تهتم بها البلدان الأفريقية اهتماماً رئيسياً في مجال المفاوضات التجارية. وتوفر دراسات الأونكتاد جوهر ومخطط الإجراءات في هذا المضمار. أما بالنسبة للتعاون التقني، فقد لفت الأنظار إلى دور الأونكتاد في دعم البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً في التحضيرات للمفاوضات التجارية، بما في ذلك التحضير للاجتماع الوزاري الذي تستضيفه جمهورية تنزانيا المتحدة في زنجبار. وقال إن برنامج المساعدة التقنية المتكامل والمشارك في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً وفي بلدان أفريقية أخرى يعتبر نجاحاً حقيقياً وأن توسيع

* صدر أولاً تحت الرمز A/56/15 (Part II).

نطاقه ليشمل بلداناً أفريقية أخرى طرح في التقرير التقييمي ومن جانب البلدان الأفريقية نفسها. ومما له أهمية مماثلة التنفيذ المبكر للإطار المتكامل. وكلا البرنامجين يتطلب تعبئة للموارد الإضافية.

٣ - ولفت المنسق الخاص المعني بأفريقيا التابع للأمم المتحدة، لدى تقديمه التقرير المتعلق بأنشطة الأونكتاد لصالح أفريقيا، النظر إلى نتائج حلقة العمل المعقودة في القاهرة في آذار/مارس ٢٠٠١ بشأن "إدارة تدفقات رأس المال". وقال إن المناقشات تركزت على ثلاث مجموعات من القضايا: الحاجة لرأس المال الأجنبي ودوره في البلدان النامية، كيفية إدارة الحساب الرأسمالي للحد من الأضرار المحتملة المترتبة على عدم الاستقرار في تدفقات رؤوس الأموال الدولية، ودور المؤسسات المالية، والإسهام المحتمل للمعايير والمدونات العالمية بشأن الحكم السديد والمنافسة والشفافية في تعزيز الاستقرار والنمو. وكان هناك تفضيل واسع النطاق للاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في مقابل عمليات الاندماج والحيازة أو التدفقات المالية الوافدة، ولا سيما تلك التي تتخذ صبغة المضاربة. وفيما عدا بلدان قليلة غنية بالموارد الطبيعية، فإن اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء تفتقر للهيكل الأساسية البشرية والرأسمالية المطلوبة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وليس من المحتمل أن يتوفر رأس المال الأجنبي لتيح هذه البلدان فرصة النمو. وإنه ثمة حاجة لزيادة التدفقات العامة الخارجية زيادة كبيرة لحين إمكان حلول التدفقات الخاصة في نهاية المطاف محل التدفقات العامة. وإن تحرير الحسابات الرأسمالية ليس ضرورياً ولا كافياً لاجتذاب رأس المال الأجنبي ولكنه يمكن أن يؤدي إلى عودة رأس المال الهارب بالسماح له بالخروج ثانية. غير أن انفتاح حسابات رأس المال يسمح بتسريبه من جانب المقيمين حتى وإن لم يكن هناك أي تشويه خطير للحوافز. وفيما يخص إدارة الحسابات الرأسمالية، يفضل الاندماج الاستراتيجي على نظم الاندماج التام في النظام المالي الدولي. ويمكن أن تترتب آثار هامة على نظام أسعار الصرف المعتمد بالنسبة لتدفقات رؤوس الأموال، التي لا يمكن عزلها عن نظام الحسابات الرأسمالية. وتم التأكيد على دور التعاون الإقليمي لتحقيق المزيد من الاستقرار المالي واستقرار أسعار الصرف. وفيما يخص دور المؤسسات والمعايير والمدونات العالمية، فعلى حين أن للسياسات والمؤسسات أهميتها، يستدعي الأمر في الغالب وجود مدين ودائن ليكون هناك دين معدوم وأزمة مالية. وحتى البلدان المتقدمة ذات المؤسسات والسياسات المالية السليمة ليست في مأمن من المضاربات الدوليين. ومن شأن "سلوك القطيع" في هذه الأسواق والظفرات التي تشهدها تدفقات رؤوس الأموال الوافدة أن يدعم السياسات غير المستدامة مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة وأوجه العجز الخارجي الكبير. وأخيراً تم التشديد على خطر تشجيع نموذج واحد للتنمية على شكل مجموعات جديدة من المدونات والمعايير الدولية.

٤ - وأبلغ المنسق الخاص المعني بأفريقيا المجلس بأن إسهام الأونكتاد في الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ خطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية أفريقيا، كما طلبت الجمعية العامة، يستكمل حالياً لكي يقدم إلى كل من الجمعية العامة والمجلس في دورته في تشرين الأول/أكتوبر. أما الدراسة التي تقوم الأمانة بإعدادها فتستعرض الأداء الاقتصادي لأفريقيا خلال عقد التسعينات وتُنظر في التوقعات المتعلقة بأفريقيا وفي الاقتراحات المتعلقة بالسياسات العامة المتقدمة من أجل إنعاش النمو والتنمية في أفريقيا.

٥ - ورحب ممثل كوبا، الذي كان يتحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، بتقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأنشطة التي يتم تنفيذها لصالح أفريقيا. وقال إن المعلومات التحليلية الواردة في الوثيقة تعكس الواقع القائم في القارة، وأن التنمية التي تحققت خلال العقد الأخير لم تكن ذات مغزى وأنها أعاقت تحسين مستويات المعيشة للشعوب الأفريقية. وأضاف أن تحقيق التنمية واستئصال الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ينبغي أن تكون أولوية عليا للمجتمع الدولي في دعم المبادرات الأفريقية، ولا سيما المبادرة الأخيرة التي تم إقرارها في لوساكا. أما في ميدان التجارة، فما زالت البلدان الأفريقية تتصدى لمسائل التنفيذ في إطار الالتزامات في جولة أوروغواي. وفي مجال الصحة، ما زالت جائحة الإيدز/فيروس نقص المناعة البشرية تبثلي العديد من المجتمعات الأفريقية بصورة مفرجة، وتشل اقتصاداتها وتخرب نسيجها الاجتماعي. وينبغي اتخاذ تدابير ملموسة لاستئصال هذه المشكلة. وأخيراً فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيد أنشطة الأونكتاد لصالح أفريقيا في ميادين مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتعليم والتدريب المهني، والصحة وبناء القدرات. ويشجع المجتمع الدولي على تعزيز جهوده في هذا المضمار.

٦ - وقال ممثل السنغال، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إن خطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية أفريقيا تم إطلاقها من أجل إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي، والحد من الفقر ووضع أفريقيا على مسار النمو المستدام بدعم من المجتمع الدولي. لكن النتائج كانت مخيبة للآمال. فالبلدان الأفريقية اضطلعت بمسؤولياتها عن تنمية القارة، كما يتبين من برنامج الانتعاش الأفريقي وخطة أوميغا، اللذين تم توليفهما في المبادرة الأفريقية الجديدة في القمة المنعقدة مؤخراً في لوساكا. وفي حين أن الزيادة المتواضعة في الموارد المخصصة لأفريقيا في الميزانية العادية للأونكتاد تستحق الترحيب، فإنه يتعين مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا بتوفير الموارد والمساعدة التقنية. وأن برنامج المساعدة التقنية المتكامل والمشارك في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً وفي بلدان أفريقية أخرى قد أثبت نجاحه لا في توفير المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة فحسب، ولكن أيضاً في المعركة من أجل الحد من الفقر. وأن توسيع نطاقه ليشمل بلداناً أفريقية أخرى يعد أمراً حاسماً لدمج البلدان الأفريقية في النظام التجاري.

وفي حين أعرب عن امتنانه لمساهمات الجهات المانحة، فقد أشار إلى أن التأخر في دفع ميزانية برنامج المساعدة التقنية المتكامل والمشارك يمكن أن يلحق الضرر بالبرنامج. أما بالنسبة للإطار المتكامل، فإن الضرورة تقتضي اتخاذ إجراءات في موعد مبكر كي يتجاوز المرحلة التجريبية. وحث الجهات المانحة على توفير الأموال اللازمة للأونكتاد للمساعدة في التحضير للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقبل وللبرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة المتعلقة بالخدمات، الذي ساعد البلدان النامية على اجتذاب الاستثمارات، وتطوير الهياكل الأساسية وإقامة التكامل الإقليمي. ورحب بإنشاء الاتحاد العالمي للنقاط التجارية، الذي يمكن في إطاره أن تلعب النقاط التجارية الأفريقية دوراً نشطاً، لكن ضالّة عدد النقاط التجارية العاملة في أفريقيا يبعث على القلق. وقال إن الجهات المانحة والأونكتاد ومركز التجارة الدولية ينبغي أن تساعد البلدان الأفريقية في إنشاء النقاط التجارية.

٧ - ومضى يقول إن المجموعة الأفريقية ترحب بالإجراءات المتخذة لتنفيذ خطة العمل من أجل أقل البلدان نمواً. وإن مكتب المنسق الخاص المعني بأقل البلدان نمواً يتعين أن يواصل أنشطته دون أية قيود، وذلك في انتظار المشاورات التي سيجريها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تنفيذ الفقرة ١١٦ من خطة العمل. ومما له أهمية مماثلة ضرورة تنفيذ المقررات المتخذة في بانكوك فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي لأفريقيا. ويتعين أن تجري أمانة الأونكتاد تحليلاً لتنفيذ خطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية أفريقيا. والترابط بين المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار، والتجارة والعملة. وأن الأمر يتطلب المزيد من العمل أيضاً بشأن جدول الأعمال الإيجابي في ضوء الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة.

٨ - وقال ممثل بلجيكا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى اختيار تنمية أفريقيا كموضوع رئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إن أفريقيا قارة ذات أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي يصدر قائمة الجهات المقدمة للمعونة لأفريقيا ويُعتبر أهم شريك تجاري لها. وقال إن اتفاق كوتونو الجديد والشراكة الأوروبية - المتوسطية يشكّلان الإطار القانوني للشراكة الاستراتيجية الأوروبية الأفريقية، التي أكدتها القمة الأفريقية - الأوروبية المعقودة في القاهرة. وأردف قوله إن استضافة الاتحاد الأوروبي المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً يشكل دليلاً آخر على هذه العلاقة. وأن المبادئ الأساسية الدافعة لموقف الاتحاد الأوروبي من أفريقيا هي أن: المسؤولية الأساسية لتنمية أفريقيا تقع على عاتق القارة نفسها، وأنه ثمة ضرورة لانتهاج نهج متكامل يجمع بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والبلدان الأفريقية وشركائها الإنمائيين، والحاجة إلى نهج دقيق يراعي مشاكل التنمية العامة والتنوع فيما بين البلدان الأفريقية. وإن أمانة الأونكتاد قدمت تقريراً مفصلاً وشاملاً، لكن المعلومات الأكثر تفصيلاً ما تزال مطلوبة بشأن أهداف وأثر أنشطة الأونكتاد لصالح أفريقيا. وأن

الاتحاد الأوروبي على استعداد للاضطلاع بمسؤولياته من أجل تنفيذ النتائج التي يسفر عنها المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، ويسلم بدور المساعدة الإنمائية الرسمية كعامل حافز للتدفقات الرأسمالية الخاصة، وأن سبل الوصول إلى الأسواق تشكل عنصراً هاماً من عناصر التنمية الاقتصادية، وأن الاتحاد الأوروبي على قناعة بأن مبادرة "أي شيء ما عدا الأسلحة" بالنسبة لأقل البلدان نمواً وغيرها من اتفاقات الشراكة المقبلة من شأنها أن تشكل إسهاماً هاماً في هذا المضمار. وإن الاتحاد الأوروبي على استعداد لمواصلة مساهمته في التخفيف من عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وزيادة جهوده لإتاحة الفرصة للمزيد من البلدان من أجل التأهل، في حين يدعو البلدان الأفريقية في الوقت ذاته إلى بذل جهودها الخاصة لتلبية شروط الأهلية. وأن الاتحاد الأوروبي على استعداد لمواجهة التحدي المتمثل في عكس الاتجاه نحو تدهور الأوضاع في أفريقيا.

٩ - وقال ممثل جنوب أفريقيا إن الاجتماع السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية اعتمد المبادرة الأفريقية الجديدة، التي تؤكد عزم البلدان الأفريقية على تحمل مسؤولية مصيرها. وتفصح عن أولويات التنمية في أفريقيا، ودعا المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى أفريقيا في مواجهة هذا التحدي. وقال إن جنوب أفريقيا ستقوم بتنظيم أول محفل أفريقي للنقاط التجارية بمساعدة ودعم من الأونكتاد، وأن خفض مستوى مشاركة الأونكتاد في برنامج النقاط التجارية ستترتب عليه أضرار كبيرة. وقال إن إسهام الأونكتاد في إطار برنامج المساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة المتعلقة بالخدمات يقابل بالتقدير، وأن على الأونكتاد مواصلة العمل مع أفريقيا في التحضير للمؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية. وأن التقييم الإيجابي لبرنامج المساعدة التقنية المتكامل والمشارك في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً وفي بلدان أفريقية أخرى قد أثلج صدر جنوب أفريقيا وهنأ الأونكتاد على أعماله الهامة في التحضير للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وقال إن تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً يتسم بالأهمية وكذلك الأمر بالنسبة لتعزيز البرنامج الفرعي بشأن أفريقيا.

١٠ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بأن بلاده تقدر جهود الحكومات الأفريقية الرامية إلى أن تكون في طليعة من يعمل من أجل النمو والتنمية في المستقبل. وفي معرض إعرابه عن الشكر لأمانة الأونكتاد على تقريرها دعاها إلى وضع استراتيجية متماسكة للجمع بين مختلف برامج المساعدة. وأخيراً استفسر عن الخطط الهادفة إلى إنهاء مشاركة الأونكتاد في برنامج النقاط التجارية تدريجياً.

١١ - وأعرب ممثل منظمة الوحدة الأفريقية عن تقديره للنوعية الرفيعة التي اتسم بها تقرير الأونكتاد ورحب بتعليقات الأمين العام. وقال إن النقاش الدائر حول خطة العمل الجديدة لتنمية أفريقيا في الدورة التنفيذية لمجلس التجارة والتنمية جاء في وقته المناسب بسبب اعتماد المبادرة الأفريقية الجديدة، التي تهدف إلى توفير إطار مشترك للتنمية في القارة. وقال إن القرار التأسيسي للاتحاد الأفريقي سيشكل أساساً للتكامل الاقتصادي وشاهداً على أن أفريقيا مستعدة لتحمل مسؤولياتها الكاملة عن مصيرها. وأن أنشطة الأونكتاد لصالح أفريقيا شكلت نموذجاً للتعاون الرامي إلى تلبية الاحتياجات الحقيقية فيما يتعلق بكل من تحليل السياسات العامة والمساعدة التقنية. وقال إنه من المهم في إطار الاستعراض النهائي لخطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية أفريقيا، زيادة التدفقات المالية الرسمية لدعم التنمية الأفريقية وحل مشكلة الديون المتراكمة على أفريقيا، مع احترام ملكية أفريقيا لصياغة وتنفيذ سياستها الإنمائية في الوقت ذاته. وقد أثبتت المبادرة الأفريقية الجديدة التزام الزعماء الأفريقيين ورؤيتهم لمستقبل القارة.

١٢ - وقال ممثل مصر إن هناك رؤية أفريقية الآن لموضوع التنمية تتطلب دعم الشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية. وأنه خلال الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، برزت النتائج المموسة لأنشطة الأونكتاد لصالح أفريقيا. وقال إن مصر عملت عن كثب مع الأونكتاد في إطار حلقة العمل التي استضافتها بشأن "إدارة التدفقات الرأسمالية". وإن بلاده تعلق أهمية كبيرة أيضاً على الحلقات الدراسية التي ينظمها الأونكتاد لتدريب الدبلوماسيين على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأن مصر طلبت إلى الأمانة إعداد جدول زمني لتوسيع نطاق برنامج المساعدة التقنية المتكامل والمشارك ليشمل بلداناً أفريقية أخرى، وتقديمه إلى الدورة الثامنة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وقال إن ميزانية الأونكتاد للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ركزت بصورة أكبر على أفريقيا، ودعا إلى تعزيز البرنامج الفرعي بشأن أفريقيا. وقال إن المساعدة التقنية يجب أن تقدم لعدد أكبر من أقل البلدان نمواً. أما فيما يخص برنامج النقاط التجارية، فقد أكدت مصر على أنه من المهم أن يستمر الأونكتاد في توفير الدعم للنقاط التجارية القائمة ولإيجاد نقاط جديدة.

١٣ - وشكر ممثل أوغندا الأمانة على تقريرها وعلى عمليات التحضير للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وقال إن تقييم منتصف الفترة لبرنامج المساعدة التقنية المتكامل والمشارك يُظهر فائدة البرنامج، وأن توسيع نطاقه من شأنه أن يساعد على تعزيز فاعليته ويسمح لبلدان أخرى بالاستفادة من تجارب المشاريع التحريبية. وأعرب عن ارتياح أوغندا لعمليات استعراض سياسات الاستثمار وحث على تقديم المساعدة التقنية لأعمال المتابعة الناشئة عن هذه الاستعراضات.

١٤ - وأعاد ممثل سويسرا التشديد على التزام سويسرا التام بتنمية أفريقيا. وقال فيما يتعلق ببرنامج المساعدة التقنية المتكامل والمشارك إنه من المهم الانتظار حتى إجراء التقييم النهائي للبرنامج قبل الخوض في توسيع نطاقه. وقال إنه ثمة ضرورة لمعلومات أكثر تفصيلاً عن أثر برامج المساعدة التقنية. وتساءل عن استجابة الأونكتاد للطلبات الجديدة بإنشاء نقاط تجارية، علماً أن الدول الأعضاء قد أقرت استراتيجية لخروج أمانة الأونكتاد من برنامج النقاط التجارية.

١٥ - وقال ممثل اليابان إن الحكومة اليابانية ملتزمة بمساعدة الجهود الأفريقية الرامية إلى تحقيق اندماجها في الاقتصاد العالمي واستئصال الفقر من القارة. وأن اليابان استضافت مؤتمري التنمية الأفريقية - مؤتمر طوكيو الدولي الأول بشأن تنمية أفريقيا ومؤتمر طوكيو الدولي الثاني بشأن تنمية أفريقيا - في ١٩٩٣ و ١٩٩٨ على التوالي، واللذين أكدوا على مفهوم الملكية الأفريقية والدعم الدولي. ورحب ببرنامج الانتعاش الأفريقي وخطة أوميغا، إضافة إلى مبادرة لوساكا. وقال إن اليابان تدعم كلاً من الإطار المتكامل، الذي قدمت إسهاماً فيه، وبرنامج المساعدة التقنية المتكامل والمشارك. وإن اليابان ستستضيف اجتماعاً وزارياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ للتحضير لمؤتمر طوكيو الدولي الثالث بشأن تنمية أفريقيا.

١٦ - وقال ممثل فنلندا إنه كرئيس لهيئة استعراض السياسات التجارية لمنظمة التجارة العالمية، يرغب في تسليط الأضواء على أهمية التعاون بين الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية. وقال إن استعراضات عدة للسياسات التجارية بشأن البلدان الأفريقية أجريت على حين أن هناك مشاكل مشتركة بين العديد من البلدان، توجد أيضاً مشاكل محددة تتعلق بآحاد البلدان، مما يزيد من أهمية المساعدة التقنية. وقال إن المناقشات الدائرة في هيئة استعراض السياسات التجارية التابعة لمنظمة التجارة العالمية استقطبت مشاركة واسعة النطاق، شملت البلدان الأفريقية. وأنه يتعين على الأونكتاد أن يتابع عمل هيئة الاستعراض عن كثب، حيث إن المناقشات يمكن أن توحى له بالكثير فيما يتعلق ببرامج المساعدة التقنية التي ينفذها. ومما له أهمية مماثلة إجراء استعراضات من هذا القبيل تتناول البلدان الأفريقية الأخرى حيث إنها تمثل ممارسة مناظرة في مجال التعليم والتفاهم المتبادل.

١٧ - وقال ممثل كندا إن كندا ملتزمة بدعم الإطار المتكامل وبرنامج المساعدة التقنية المتكامل والمشارك اللذين يهدفان إلى إدماج البلدان في النظام التجاري. وقال إن الاجتماع الأخير لمجلس برنامج المساعدة التقنية المتكامل والمشارك قرر أن يتم توحيد البرنامج بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٢ ويجري التقييم النهائي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وقال إن التقرير المتعلق بالمشاريع التجريبية من أجل الإطار المتكامل سوف يتم استكماله قبل انعقاد المؤتمر

الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة. وأنه من المؤمل أن تتضمن هذه التقارير والتقييمات مبادئ توجيهية وأن تشير إلى أفضل الممارسات كي تستخدمها البلدان الأخرى.

١٨ - وأثنى ممثل غينيا على الأونكتاد لإسهامه في تنفيذ خطة العمل الجديدة لتنمية أفريقيا. وقال إن الملكية الأفريقية لخطط التنمية أصبحت محسوسة على نحو أفضل، كما يتبين من مبادرة الزعماء الأفريقيين الأخيرة، لكن دعم المجتمع الدولي ما زال ضرورياً أيضاً. وقال إنه ينبغي توسيع نطاق برنامج المساعدة التقنية المتكامل والمشارك ليشمل بلداناً أفريقية أخرى وإن أقل البلدان نمواً ستستفيد كلها من الإطار المتكامل. وحث الجهات المانحة على توفير المزيد من الأموال لكلا البرنامجين.

١٩ - ورحب المنسق الخاص لأفريقيا التابع للأونكتاد ببيانات التأييد والتعليقات التي أدلى بها العديد من الوفود. وقال إن الأمانة ستحاول في تقارير تصدر في المستقبل توفير المزيد من المعلومات عن غايات وأثر البرامج، إضافة إلى مقدمة تضع أنشطة الأونكتاد في هذا المضمار في إطار متماسك. وسيواصل الأونكتاد جهوده للإسهام في نمو أفريقيا وتنميتها.

٢٠ - وقال رئيس فرع الإعلام والتدريب في شعبة خدمات الهياكل الأساسية للتنمية والكفاءة التجارية إن استراتيجية خروج الأونكتاد من برنامج النقاط التجارية يشمل إصلاح شبكة النقاط التجارية العالمية، وتعزيز النقاط التجارية الحالية والتوريد الخارجي لفرص التجارة الإلكترونية، وإنشاء وتعزيز الاتحاد العالمي للنقاط التجارية. وأعرب عن امتنانه للاستجابة الإيجابية للبرنامج الصادرة عن العديد من البلدان الأفريقية. وقال إن الاتحاد العالمي للنقاط التجارية بحاجة للتمثيل من كل قارة. وإن الدعم للنقاط التجارية الجديدة لا يشكل أولوية، رغم استجابة الأمانة للطلبات الجديدة بإرسال المعلومات، وإحالة الأطراف المهتمة إلى النقاط التجارية المتقدمة للحصول على المشورة وتحديد هوية الخبراء الاستشاريين.

الفصل الثاني

المسائل الأخرى التي تتطلب إجراءً من المجلس والناشئة عن تقارير أنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير وهذه الأنشطة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها السابعة والثلاثين (الجزء الأول: ١٥-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، والجزء الثاني: ١١-١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

٢١ - كان معروضا على المجلس لدى نظره في هذا البند الوثائق التالية:

(أ) تقرير الفرقة العاملة عن الجزء الأول من دورتها السابعة والثلاثين

(TD/B/48/2)؛

(ب) الاستنتاجات المتفق عليها التي توصلت إليها الفرقة العاملة بشأن مشروع

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (TD/B/WP/L.100).

٢٢ - قال ممثل السنغال، الذي كان يتحدث باسم المجموعة الأفريقية، إن من النتائج الرئيسية للأونكتاد العاشر ما تمثل عملياً في قرار إنشاء البرنامج الفرعي لأفريقيا في الأونكتاد. وإن المجموعة الأفريقية تود أن ترى هذا القرار ينفذ عملياً، مع تخصيص الموارد اللازمة له وأن تزود بمعلومات مفصلة عن عملية التنفيذ تلك.

٢٣ - وقال ممثل بلجيكا، الذي كان يتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، إن عدد الوظائف الشاغرة على المستويات العليا في أمانة الأونكتاد مسألة تظل تثير القلق، وإنه يتعين اتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها بمزيد من السرعة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يشجع الجهود الرامية إلى تعزيز الاندماج العمودي والأفقي في الأمانة، إضافة إلى التعاون فيما بين الشعب وخصوصاً بشأن القضايا المشتركة. وقال إنه ينبغي إجراء استعراضات تراعي عامل الزمن للأنشطة التي تمول من الميزانية العادية، واستخدام وتحسين مؤشرات الإنجاز. وأردف أنه ينبغي ترشيد الأنشطة الإدارية لأمانة الأونكتاد وتبسيطها، وتوفير المعلومات المنتظمة عن المسائل الإدارية، وقد يكون ذلك من خلال رسائل إدارية. وقال أخيراً إنه ينبغي التفكير في تبسيط عملية استعراض الميزانيات.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٢٤ - أقر المجلس تقرير الفرقة العاملة والاستنتاجات التي اتفق عليها.

الفصل الثالث

مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الرابعة والثلاثين

٢٥ - كان أمام المجلس لدى نظره في هذا البند الوثيقة التالية:

تقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته الرابعة والثلاثين ITC/AG(XXXIV)/188.

٢٦ - قالت ممثلة رومانيا، التي كانت تتحدث بصفتها رئيسة الفريق الاستشاري المشترك، إن الفريق درس في دورته الرابعة والثلاثين أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها مركز التجارة الدولية في عام ٢٠٠٠، وكذلك تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالصندوق الاستثماري العالمي لمركز التجارة الدولية. وفي بيانه الذي ألقاه الأمين العام للأونكتاد إنه لدى التحدث أمام الفريق الاستشاري المشترك أشار إلى الأعمال الهامة التي اضطلع بها مركز التجارة الدولية لصالح أقل البلدان نمواً وأعرب عن قلقه إزاء عدم القدرة على التنبؤ بالموارد. وأثنى نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية على إسهام مركز التجارة الدولية في إيجاد القدرات اللازمة لإدماج البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في نظام التجارة المتعدد الأطراف، وكذلك تعاون مركز التجارة الدولية مع المنظمات الأخرى. وإن المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية سأل الأضواء على سد الفجوة في مجال التجارة الإلكترونية، وهو برنامج يرمي إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على سد الثغرة في المهوة الرقمية.

٢٧ - ومضت تقول إنه فيما يتعلق بالتعاون التقني، سلم الفريق الاستشاري المشترك بالدور المركزي الذي يلعبه مركز التجارة الدولية في التعاون التقني المتصل بالتجارة وأيد نهجه الاستشاري فيما يتعلق ببناء القدرات المتصلة بالتجارة. وإن عدداً من الممثلين أيدوا الاقتراح بإجراء تقييم مستقل شامل لمركز التجارة الدولية بهدف تحديد الدور الأوسع نطاقاً للمركز في المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. وفيما يتعلق بترجمة وثائق الفريق الاستشاري المشترك، قُدم طلب بإصدار هذه الوثائق باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة بدلاً من اللغات الأربع المستخدمة حالياً، في حين أن وجهة نظر أخرى تفيد بأنه من الأفضل عدم زيادة التكاليف الإدارية بهذه الطريقة. وشكرت أخيراً حكومات الدانمرك وسويسرا والسويد والصين وفرنسا وفنلندا وكندا والنرويج والهند وهولندا على التبرعات التي أعلنوا عن تقديمها.

٢٨ - وأكد ممثل السنغال، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، على أهمية برنامج المساعدة التقنية المتكامل والمشارك. وقال إنه بالنظر للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية في مجال التجارة الدولية، فيما يتعلق مثلاً بالتعريفات الجمركية، والحوافز غير التعريفية واشتداد المنافسة، فإنه لا بد من متابعة تنفيذ برامج بناء القدرات مثل برنامج المساعدة التقنية المتكامل والمشارك. وكما دعت إلى ذلك مجموعته مراراً ينبغي توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل مستفيدين آخرين، ووضع جدول زمني مفصل لهذه الغاية.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٢٩ - أحاط المجلس علماً بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته الرابعة والثلاثين.

الفصل الرابع

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية والمسائل ذات الصلة بها

ألف - افتتاح الدورة

٣٠ - عُقدت الدورة التنفيذية السابعة والعشرون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠١. وافتتح الدورة وترأسها السيد ناثنان إرومبا (أوغندا)، نائب رئيس المجلس.

باء - مكتب الدورة التنفيذية السادسة والعشرين

٣١ - لم يحدث أي تغيير في أعضاء المكتب المنتخبين منذ الدورة السابعة والأربعين، وكان مكتب المجلس في دورته التنفيذية السابعة والعشرين على النحو التالي:

الرئيس: السيد كاميلو ريبس رودريغيس (كولومبيا)

نواب الرئيس: السيد أندريا نيغروتو كامباسو (إيطاليا)

السيد أوغوز ديميرال (تركيا)

السيدة أبسا كلود ديالو (السنغال)

السيد بيتكو دراغانوف (بلغاريا)

السيد كوشي هاراغوشي (اليابان)

السيد ناثنان إرومبا (أوغندا)

السيدة سافيتري كونادي (الهند)

السيد روبرتو لافانيا (الأرجنتين)

السيد جورج إ. موس (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيد فاسيلي سيدوروف (الاتحاد الروسي)

المقررة: السيد أوشانيا ويشاياشاكورن (تايلند)

جيم - إقرار جدول الأعمال

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٢ - أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية السابعة والعشرين، (الوارد في الوثيقة TD/B/EX(27)/1). وكان جدول الأعمال على الوجه التالي:

- ١ - إقرار جدول الأعمال.
- ٢ - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا.
- ٣ - المسائل الأخرى التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو ما يتصل بهذه التقارير والأنشطة.
- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها السابعة والثلاثين (الجزء الأول ١٥-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، والجزء الثاني، ١١-١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١).
- ٤ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
- تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الرابعة والثلاثين.
- ٥ - مسائل أخرى.
- ٦ - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية السابعة والعشرين.

دال - مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٣٣ - أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت لدورته الثامنة والأربعين (انظر المرفق الأول).

هاء - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية السابعة والعشرين

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٣٤ - أذن المجلس للمقرر باستكمال التقرير عن دورته تحت إشراف الرئيس.

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

- ١ - المسائل الإجرائية:
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب
 - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
 - (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
 - (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للمجلس
- ٢ - ترابط قضايا الاقتصاد العالمي من منظور التجارة والتنمية: الاستقرار المالي: إصلاح البنية المالية الدولية ودور التعاون الإقليمي
- ٣ - برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا:
 - (أ) نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
 - (ب) نحو تحقيق أهداف التنمية المحددة في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا
- ٤ - إسهام الأونكتاد في الاستعراض النهائي والتقييم لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات:
 - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسات العامة
- ٥ - أنشطة التعاون التقني:
 - (أ) استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد
 - (ب) النظر في التقارير الأخرى ذات الصلة: تقرير عن مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني
- ٦ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
 - التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الرابع والثلاثون للجنة الأمم المتحدة المعنية بقانون التجارة الدولية
- ٧ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية والمسائل ذات الصلة:
 - (أ) العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدّة في عام ٢٠٠٢

- (ب) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
- (ج) عضوية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة وعضوية التنمية والمجلس
- (د) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٢
- (هـ) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على الإجراءات التي اتخذها المجلس

٨ - مسائل أخرى

٩ - اعتماد التقرير

المرفق الثاني

الحضور*

١ - كانت الدول الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس التالي ذكرها ممثلة في الدورة:

بنما	الاتحاد الروسي
بيرو	إثيوبيا
تركيا	أذربيجان
الجمهورية العربية الليبية	الأرجنتين
الجمهورية التشيكية	الأردن
الجمهورية الدومينيكية	أستراليا
جمهورية كوريا	إسرائيل
جنوب أفريقيا	إكوادور
سري لانكا	ألمانيا
السلفادور	إندونيسيا
سلوفاكيا	أوروغواي
سنغافورة	أوغندا
السنغال	أوكرانيا
سويسرا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
الصين	آيرلندا
غابون	إيطاليا
غينيا	باكستان
فرنسا	بلجيكا
الفلين	بلغاريا
فترويللا	بنغلاديش

* للاطلاع على قائمة المشاركين انظر الوثيقة TD/B/EX(27)/INF.1.

فيلندا	مصر
فيلت نام	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
كرواتيا	النمسا
كندا	نيجيريا
كوبا	نيكاراغوا
كوت ديفوار	الهندذ
كوستاريكا	هندوراس
كولومبيا	هولندا
مالطة	الولايات المتحدة الأمريكية
ماليزيا	اليابان
مدغشقر	يوغوسلافيا

- ٢ - وكان الكرسي الرسولي ممثلاً بصفة مراقب في الدورة.
- ٣ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
 منظمة العمل العربية
 الجماعة الأوروبية
 المنظمة الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية
 منظمة الوحدة الأفريقية
 منظمة المؤتمر الإسلامي
 مركز الجنوب
- ٤ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية والمنظمات ذات الصلة ممثلة في الدورة:
 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
 منظمة التجارة العالمية
- ٥ - وكان مركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثلاً في الدورة.
- ٦ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
 الفئة العامة
 مركز التبادل والتعاون لأمريكا اللاتينية
 المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
 المنظمة الدولية للرؤية العالمية

الجزء الثالث

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثامنة والأربعين*

مقدمة

١ - عُقدت الدورة الثامنة والأربعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وخلال تلك الدورة، عقد المجلس خمس جلسات عامة هي الجلسات ٩٢١ إلى ٩٢٥.

٢ - وهذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أُعد بإشراف رئيس المجلس، وفقاً للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في مرفق مقرره ٣٠٢ (د-٢٩) المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. ويسجل التقرير على النحو المناسب الإجراءات التي اتخذها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله (الفرع أولاً)، والمسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية (الفرع ثانياً).

٣ - وسترد في المجلد الثاني من تقرير المجلس عن دورته الثامنة والأربعين - الذي سيصدر في وقت لاحق في الوثيقة TD/B/48/18 (Vol.II) - جميع البيانات التي أدلى بها أثناء الدورة بشأن شتى بنود جدول الأعمال.

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله

ألف - برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً
(البند ٣ من جدول الأعمال)

المقرر ٤٦٧ (د - ٤٨)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يرحب باعتماد إعلان بروكسل وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً من جانب مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١^(١)؛

* صدر أولاً تحت الرمز A/56/15 (Part III).

(١) للاطلاع على إعلان بروكسل، انظر A/CONF.191/12. وللإطلاع على برنامج العمل، انظر

A/CONF.191/11.

- ٢ - **يلاحظ مع الارتياح** أن برنامج العمل يقوم على الالتزامات المتبادلة، من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، باتخاذ إجراءات ملموسة في عدد من المجالات المترابطة المحددة في برنامج العمل؛
- ٣ - **يعرب عن تقديره** للمجتمع الدولي لما يبذله من جهود في دعم التنمية في أقل البلدان نمواً ويؤكد على أهمية تعبئة الموارد الداخلية والدولية في سبيل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل من جانب جميع أصحاب المصلحة وعلى وجه الاستعجال وذلك بغية تحسين الأوضاع الإنسانية لشعوب أقل البلدان نمواً تحسناً كبيراً أثناء العقد الحالي؛
- ٤ - **يقبل الدعوة** التي وجهها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، في الفقرة ١١٣ من برنامج العمل، للنظر في تحويل لجنة دورته المعنية بأقل البلدان نمواً إلى لجنة دائمة؛
- ٥ - **يقدر إنعام النظر** في تحويل لجنة الدورة المعنية بأقل البلدان نمواً إلى لجنة دائمة أو إدخال أية تغييرات ملائمة على آلية الأونكتاد الحكومية الدولية وذلك لزيادة تركيز عمل الأونكتاد على أقل البلدان نمواً كجزء هام من تنفيذ برنامج عمل بروكسل؛
- ٦ - **يقدر** لذلك الغرض استهلال مشاورات محددة بشأن المسألة الوارد ذكرها أعلاه، وذلك في سياق النظر في آلية الأونكتاد الحكومية الدولية الذي يجري استعداداً لاستعراض منتصف المدة للأونكتاد العاشر، بهدف اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة أثناء استعراض منتصف المدة، بالاستناد إلى آليات المتابعة على النحو الذي قرره الجمعية العامة؛
- ٧ - **يحيط علماً** بالتقارير التي تقدمت بها أمانة الأونكتاد، ويرحب بالخطوات الأولية التي اتخذتها الأمانة، منذ انعقاد المؤتمر، عملاً بولايتها في مجال تنفيذ برنامج العمل، ويرحب بالجهود التي تبذلها أمانة الأونكتاد لرسم "خطة سير" ستكون مفيدة في هذا الصدد؛
- ٨ - **يعرب عن تقديره** للمنظمات والوكالات التي تقدمت بتقارير عن الأنشطة التي تضطلع بها لتنفيذ برنامج العمل كل في مجال اختصاصها؛
- ٩ - **يلاحظ** أن البيانات المتوفرة دولياً لرصد التقدم المحرز نحو أهداف التنمية ومراميها الواردة في برنامج العمل تحتاج إلى مزيد من التحسين من حيث شمولها أقل البلدان نمواً ومن حيث نوعيتها وتوقيتها، وخصوصاً فيما يتعلق بالهدف الأعلى وهو استتصال الفقر، ويوصي بأن توضع هذه المشكلات وضرورة رصد مجمل برنامج العمل موضع اهتمام

وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية كل في دائرة اختصاصها، وكذلك موضع اهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة؛

١٠ - يلاحظ التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الخطة الرائدة للإطار المتكامل كجزء من الترتيبات الجديدة الرامية إلى تنشيط الإطار المتكامل، ويرحب بتجديد الالتزام والدعم من قبل الجهات المانحة من خلال التبرعات المعلنة للصندوق الاستئماني للإطار المتكامل، ويدعو إلى تقديم تبرعات جديدة وإضافية للصندوق الاستئماني للإطار المتكامل تمثيلاً مع روح الالتزامات التي قُطعت في إطار برنامج العمل.

الجلسة العامة ٩٢٥

١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

باء - إسهام الأونكتاد في الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة (البند ٤ من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٦٨ (د - ٤٨)

بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٢/٥٥ الذي يطلب حملة أمور من بينها شروع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ضمن المجالات المشمولة بولايته، في تقديم مساهمة للإعداد لعملية الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، مع التركيز بوجه خاص على فرص الوصول إلى الأسواق، والتنوع والقدرة على التوريد، وتدفقات الموارد والديون الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الأوراق المالية، وفرص الحصول على التكنولوجيا، مع التشديد بصورة خاصة على قضايا التجارة الأفريقية، لكي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين؛

وبعد الإحاطة علماً بتقرير أمانة الأونكتاد المعنون التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة (TD/B/48/12)، والذي جاء فيه أن الفقر قد ازداد في القارة بصفة عامة؛ وأن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تعادل نصف المتوسط السنوي لرقم النمو المستهدف وهو ٦ في المائة كما حدده برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات؛ وأن الدخول الحقيقية للفرد تقل اليوم بنسبة ١٠ في المائة عن المستويات التي تحققت في عام ١٩٨٠؛ وأن معدلات الادخار والاستثمار هي أقل بكثير من المستويات

المطلوبة لتحقيق النمو المستدام في المنطقة وبلوغ هدف تخفيض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥؛ وأن نصيب أفريقيا من التجارة العالمية قد سجل انخفاضاً هائلاً في العقد الماضي؛ وأن معدلات التبادل التجاري للقارة تقل بنسبة ٥٠ في المائة عنها في عام ١٩٨٠، الأمر الذي يرجع أساساً إلى الاعتماد على السلع الأساسية؛ وأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال أقل من ١ في المائة من المجاميع العالمية وليس من المتوقع أن يسد ثغرة الموارد؛ وأنه برغم المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لا تزال البلدان الأفريقية تعاني من ارتفاع الديون؛ وأن المساعدة الإنمائية الرسمية قد هبطت إلى مستويات متدنية حيث أصبحت تمثل حوالي ثلث الأرقام المستهدفة التي حددتها الأمم المتحدة.

ويعتمد مجلس التجارة والتنمية، عقب المناقشات التي جرت في اللجنة الثانية لدورته،

الاستنتاجات التالية:

١ - لا تزال أفريقيا تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية وصحية خطيرة ولم يتمكن سوى قليل من البلدان الأفريقية من تحقيق الأرقام المستهدفة والغايات التي حددها برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وهناك أسباب كثيرة، داخلية وخارجية على السواء، لهذا الأداء المخيب للآمال. ويدعو مجلس التجارة والتنمية المجتمع الدولي إلى دعم البلدان الأفريقية في جهودها المتجددة من أجل التصدي للمشاكل الكثيرة المتبقية.

٢ - ومن أجل وضع أفريقيا على مسار النمو المستدام نحو تحقيق الهدف المتفق عليه دولياً لتخفيض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، يلزم توفير قدر أكبر من التماسك فيما بين السياسات المتعلقة بالتنمية الأفريقية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، يرحب مجلس التجارة والتنمية بالمبادرة الأفريقية الجديدة التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١.

٣ - ومن خلال المبادرة الأفريقية الجديدة، رسم الزعماء الأفريقيون "خريطة سير" لإقامة علاقة جديدة بين أفريقيا وشركائها في التنمية تستند إلى مبادئ توجيهية تشمل التركيز على تحكّم أفريقيا بغايات وأهداف وسياسات التنمية؛ والمسؤولية المتبادلة للبلدان الأفريقية وشركائها في التنمية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة؛ وتوفير دعم طويل الأجل من جانب المانحين، مع مراعاة التنوع القائم داخل البلدان الأفريقية وفيما بينها؛ ووضع خطة جريئة وشاملة لخروج أفريقيا بلا رجعة من حالتها المشقة الراهنة. وتعد المبادرة الأفريقية الجديدة شاهداً على الجهود التصميمية من جانب الأفريقيين لتشكيل مصيرهم عن طريق

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومبادئ الديمقراطية، والحكم السديد القائم على المشاركة، والمعايير الواضحة للمساءلة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وكذلك القيام بإصلاحات تستند إلى إطار متماسك وتنسيق أفضل للسياسات.

٤ - وهناك حاجة إلى التعبئة العاجلة للموارد المحلية والخارجية إذا أرادت البلدان الأفريقية أن تعكس مد الفقر المتزايد. ويدعو مجلس التجارة والتنمية إلى أن تبذل البلدان المتقدمة جهوداً متجددة ومعززة لكي تبلغ بأسرع ما يمكن الهدف المتفق عليه وهو تخصيص ما نسبته ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نمواً. وفي الأجل الأطول، ينبغي أن تحل تدفقات رأس المال الخاص والمدخرات المحلية محل التمويل الرسمي، مما يحد من اعتماد البلدان الأفريقية على المعونة. ويلاحظ مجلس التجارة والتنمية بوجه خاص أن هناك حاجة إلى موارد إضافية كبيرة للتصدي لوباء الإيدز المدمر في أفريقيا، ويرحب في هذا السياق بصندوق الإيدز والصحة العالمي الذي أنشئ مؤخراً.

٥ - إن عبء الدين قد وصل إلى حد لا يمكن تحمله في العديد من البلدان الأفريقية، ولا بد من القيام بمزيد من العمل للتوصل إلى حلول مستدامة. وفي هذا الصدد، يحث مجلس التجارة والتنمية على التنفيذ الكامل والسريع والفعال للمبادرة المعززة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالنسبة للبلدان الأفريقية المؤهلة عن طريق توفير الموارد الجديدة الإضافية اللازمة، وقيام البلدان المؤهلة باعتماد تدابير السياسة العامة اللازمة للانضمام للمبادرة، مع التركيز على أهمية المرونة المستمرة في معايير التأهل للاستفادة من المبادرة المعززة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وخاصة بالنسبة للبلدان الخارجة من نزاعات.

٦ - وينبغي أن تدمج التدابير التي تتناول احتياجات الموارد في صلب نهج إنمائي شامل يمكنه أن يعزز قدرة البلدان الأفريقية على التصدير، ويزيد نصيبها من المعاملات التجارية الدولية. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالمبادرات الأخيرة المتعلقة بالوصول إلى الأسواق مثل مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح" وقانون النمو والفرص في أفريقيا. غير أن هناك مجالاً واسعاً لزيادة نصيب أفريقيا من التجارة العالمية عن طريق زيادة تخفيض الحواجز، بما فيها التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية. ومن شأن التنفيذ الكامل والفعال لأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية في اتفاقات ومقررات منظمة التجارة العالمية أن يساعد البلدان الأفريقية على تنويع اقتصاداتها السلعية. وينبغي أن يستكمل تحسين فرص الوصول إلى الأسواق ببرامج محددة لتنمية القدرات لمساعدة البلدان على تنويع صادراتها وتحسين قدرة شركاتها على المنافسة.

٧ - وينبغي في هذا الصدد، ومن أجل التغلب على الآثار السلبية لتقلب أسعار السلع الأساسية، أن يدرس المجتمع الدولي طرقاً لمعالجة مشكلة انخفاض أسعار السلع الأساسية وأثره على التنمية الأفريقية.

٨ - ولم تحقق برامج التكييف الهيكلي النتيجة المتوقعة؛ وبينما يرحب مجلس التجارة والتنمية بالتركيز الجديد في هذه البرامج على الحد من الفقر، فإنه يشجع استمرار إيلاء الاهتمام للعوامل الخارجية ولجوانب القصور التي تشوب الأسواق ومشاريع الأعمال المحلية ورأس المال البشري والبنية الأساسية المادية والمؤسسات وتوزيع الدخل.

٩ - وينبغي أن يستخدم التقرير المعنون "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة"، بالإضافة إلى موجز لمناقشات المجلس بشأنه، كمدخل من المدخلات في الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وكذلك في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية. ويطلب مجلس التجارة والتنمية أن تعرض على الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، كما طلبت، الاستنتاجات الواردة أعلاه وبتقرير الأمانة.

الجلسة العامة ٩٢٥

١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

جيم - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (البند ٥ (أ) من جدول الأعمال)

المقرر ٤٦٩ (د - ٤٨)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالتقرير المتعلق بأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها (TD/B/48/5 و Add.1 و Add.2)، فضلاً عن خطة الأونكتاد الإرشادية للتعاون التقني لعام ٢٠٠٢؛

٢ - يلاحظ بارتياح التحسن في نوعية التقارير، ويطلب أخذ التعليقات والمقترحات المقدمة في الدورة الثامنة والثلاثين للفرقة العاملة في الاعتبار لدى إعداد التقارير في المستقبل؛

٣ - يلاحظ باهتمام الزيادة في مستوى التبرعات الثنائية والمتعددة الأطراف للصناديق الاستثنائية التابعة للأونكتاد، ويعرب عن تقديره للجهات المانحة الثنائية والمتعددة

الأطراف لما قدمته من تبرعات، ويدعو جميع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى النظر في زيادة تبرعاتها للصناديق الاستثمارية التابعة للأمم المتحدة لصالح البلدان النامية، وبخاصة لصالح أفريقيا التي يوجد فيها ٣٤ بلداً من بين أقل البلدان نمواً التي يبلغ عددها ٤٩ بلداً؛

٤ - **يشدد** على أهمية القدرة على التنبؤ بتمويل ومدى استدامة برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني، ويشجع في هذا الصدد على تقديم تبرعات متعددة السنوات؛

٥ - **يرحب** بالتحسينات في استخدام رأس المال البشري للبلدان النامية في تنفيذ أنشطة التعاون التقني، ويدعو إلى إجراء المزيد من التنوع الجغرافي للمستشارين والخبراء، وبخاصة لصالح البلدان النامية؛

٦ - **يطلب** من أمانة الأونكتاد أن تؤدي دورها في الجهود الدولية المتضامنة من أجل مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من التجارة استفادة كاملة وتخفيف الفقر بجملة وسائل من بينها إدماج التجارة في صلب استراتيجيات التنمية والشراكة المعززة مع الوكالات الأخرى المعنية بتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة، وبخاصة لأقل البلدان نمواً في سياق الإطار المتكامل؛

٧ - **يطلب** من الأمانة أن تواصل العمل بشأن تعزيز وتجميع أنشطة التعاون التقني؛

٨ - **يرحب** بمبادرة الأمانة الرامية إلى إجراء استعراض داخلي للتعاون التقني بغية تعزيز أثر أنشطة التعاون التقني، وجعل مختلف عناصر البرامج أكثر تماسكاً، وتبسيط وترشيد الإجراءات التشغيلية لضمان زيادة الكفاءة والتوصل إلى نتائج أفضل، ويشدد على أهمية هذه المبادرة، ويطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم نتائج الاستعراض الداخلي في استعراض منتصف المدة من أجل مناقشتها؛

٩ - **يكرر** طلبه المعبر عنه في مقرر المجلس ٤٦١ (د - ٤٧) فيما يتعلق بترجمة الوثائق بجميع اللغات الرسمية.

الجلسة العامة ٩٢٤

٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

دال - الإجراءات الأخرى التي اتخذت بشأن البنود الموضوعية

- ١ - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (البند ٥ (أ) من جدول الأعمال)
- ١ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٢٤ المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بتقرير رئيس الفرقة العاملة المعنية بالخطوة متوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها الثامنة والثلاثين، وبالبيانات التي تقدمت بها الوفود إلى المجلس، وبالوثائق التي أعدها الأمانة. واعتمد المجلس مشروع المقرر ، TD/B/48/L.1، وأيد نتائج مداوات الدورة الثامنة والثلاثين للفرقة العاملة. (وللاطلاع على نص المقرر، انظر الجزء الأول، الفرع جيم، أعلاه.)
- ٢ - النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (البند ٥ (ب) من جدول الأعمال)
- ٢ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٢٤ المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بتقرير الأمانة عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/48/9) وبالبيانات التي أقيمت بشأنه، وقرر أن يحيل سرد مناقشاته إلى الجمعية العامة وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٧/٤٤٥. (وللاطلاع على سرد للمناقشة، انظر المرفق الثاني أدناه.)
- ٣ - إجراءات محددة فيما يتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: تقرير الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين (البند ٦ (أ) من جدول الأعمال)
- ٣ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٢٤ المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بالتقرير المرحلي الذي أعدته أمانة الأونكتاد (TD/B/48/13)، وبالبيانات التي أقيمت بشأنه، وأيد استنتاجات الاجتماع وتوصياته، وقرر توصية الجمعية العامة بإقرارها في دورتها السادسة والخمسين، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٤/١٩٩.
- ٤ - التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الرابع والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (البند ٦ (ب) من جدول الأعمال)
- ٤ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٢٤ المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والثلاثين (A/56/17).

٥ - العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٢ (البند ٧(أ) من جدول الأعمال)

٥ - وافق المجلس، في جلسته العامة ٩٢٥ المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وبناء على توصية من المكتب، على التوصيات المقدمة من الأمانة في الوثيقة TD/B/48/CRP.1. وقد وافق المجلس تحديداً على ما يلي:

(أ) أن يؤيد العرض المقدم من تايلند لاستضافة استعراض منتصف المدة في بانكوك؛

(ب) أن يقر الطرائق الأساسية لعملية استعراض منتصف المدة، كما هي مبينة في الوثيقة TD/B/48/CRP.1، أي بالاستناد إلى أركان ثلاثة مترابطة ولكنها متميزة وهي: '١' استعراض فعالية وأداء الآلية الحكومية الدولية؛ و'٢' إجراء تقييم لمدى تنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل على النحو المتفق عليه في خطة عمل بانكوك (TD/386)؛ و'٣' إجراء مناقشات عامة تفاعلية وحوارات بشأن السياسة العامة في سياق الفرص والتحديات الناشئة عن التطورات الجديدة ذات الأهمية في مجال السياسة العامة منذ انعقاد الأونكتاد العاشر؛

(ج) أن يقرّ الجدول الزمني المحدد في الوثيقة TD/B/48/CRP.1، أي الفترات الرسمية الثلاث المخصصة للمشاورات الرسمية واستعراض منتصف المدة في الأسبوع الممتد من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ في بانكوك على النحو الذي ينعكس في الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد (TD/B/INF.197). وستسبق كل مجموعة من مجموعات المشاورات الرسمية مشاورات غير رسمية يكون باب المشاركة فيها مفتوحاً.

٦ - كما وافق المجلس على الإجراءات التالية للعملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة:

(أ) بناء على طلب من رئيس المكتب، يتولى ثلاثة نواب للرئيس مساعدته في العمل التحضيري على النحو التالي:

'١' فيما يتعلق بالآلية الحكومية الدولية - السيد فيديركو ألبرتو كويلو كاميلو (الجمهورية الدومينيكية)؛

'٢' فيما يتعلق بتقييم مدى تنفيذ برنامج العمل استناداً إلى مؤشرات الإنجاز - السيدة إيلانور م. فولر (المملكة المتحدة)؛

'٣' فيما يتعلق بالمناقشات العامة التفاعلية والحوارات بشأن السياسة العامة في سياق الفرص والتحديات الناشئة عن التطورات الجديدة ذات الأهمية في

مجال السياسة العامة منذ انعقاد الأونكتاد العاشر - السيد فيراساكي
فوترا كول (تايلند)؛

(ب) يقوم نواب الرئيس هؤلاء، كل في إطار ولايته، بعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة تبدأ قريباً من أجل الإعداد للمشاورات الرسمية التي ستجرى في عام ٢٠٠٢. وقد تقرر عقد المشاورات الرسمية الأولى في وقت قريب من نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢؛

(ج) يقوم نائب الرئيس المكلفان بندي الآلية الحكومية الدولية وبتقييم مدى التنفيذ ببذل قصارى جهدهما لإنجاز عملهما قبل استعراض منتصف المدة الذي سيجري في بانكوك؛

(د) يعقد الرئيس اجتماعات منتظمة مع نواب الرئيس الثلاثة من أجل استعراض التقدم المحرز وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المشاورات التي يجريها شهرياً.

٦ - متابعة الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (البند ٨ من جدول الأعمال)
٧ - قام المجلس، في جلسته العامة ٩٢٥ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية المنشأة تنفيذاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، وذلك على النحو التالي: السيد كاميلو ريبس رودريغيس (كولومبيا)؛ والسيد كارلوس بيريز دل كاستيليو (أوروغواي)؛ والسيد خورخي فوتو - بيرنالس (بيرو)؛ والسيد سافيتري كونادي (الهند)؛ والسيد علي خورام (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والسيد راجماه حسين (ماليزيا)؛ والسيد ناصر بن جلون - تومي (المغرب)؛ والسيد فيسيها ييمر آبويي (إثيوبيا)؛ والسيد علي سعيد مشومو (جمهورية تيرانيا المتحدة)؛ والسيد فاسيلي سيدروف (الاتحاد الروسي)؛ والسيد فلاديمير ماليغيتش (بيلاروس)؛ والسيد بير لوي جيرار (سويسرا)؛ والسيد خواكيم بيريز - فيلانويفا إي توفار (إسبانيا)؛ والسيد كنوت لانغيلاند (النرويج)؛ والسيد سيمون و. ج. فولر (المملكة المتحدة).

٨ - ولاحظ المجلس أن أعضاء الهيئة الاستشارية سيستمرون في منصبهم حتى الدورة العادية التالية للمجلس تحت رئاسة رئيس المجلس.

٧ - جائزة نوبل للسلام

٩ - وفي الجلسة العامة ٩٢٥ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أعرب المجلس عن تهانیه للسيد كوفي عنان وللأمم المتحدة بمناسبة فوزهما بجائزة نوبل للسلام.

ثانياً - المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

١٠ - افتتح الدورة الثامنة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، السيد كاميلو ريس رودريغيز (كولومبيا)، رئيس المجلس المنتهية مدة رئاسته.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

١١ - انتخب المجلس بالتزكية، في جلسته العامة ٩٢١ (الافتتاحية)، المعقودة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، السيد علي سعيد مشومو (جمهورية ترازيا المتحدة) رئيساً للمجلس لمدة دورته الثامنة والأربعين.

١٢ - وأتم المجلس أيضاً، في جلسته العامة الافتتاحية، انتخاب أعضاء المكتب للخدمة في المجلس طوال الدورة الثامنة والأربعين، وذلك بانتخاب عشرة نواب للرئيس ومقرر. وهكذا كانت عضوية المكتب المنتخب كالتالي:

الرئيس: السيد علي سعيد مشومو (جمهورية ترازيا المتحدة)

نواب الرئيس: السيد يوري آفاناسييف (الاتحاد الروسي)

السيد توفيق علي (بنغلاديش)

السيد فيديركو ألبرتو كويليو كميلو (الجمهورية الدومينيكية)

السيد دوغلاس م. غريفنثس (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيدة إليانور م. فولر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

الشمالية)

السيد فيراساكدي فوتراكول (تايلند)

السيد ناثن إيرومبا (أوغندا)

السيد توشيوكي إيوادو (اليابان)

السيد كلمان بيتوتش (سلوفاكيا)

السيد جاك سكايفي (بلجيكا)

المقرر: السيد فيديركو بيراتزا سكاينو (أوروغواي)

١٣ - ووفقاً للممارسة المتبعة في الماضي، وافق المجلس على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين، وكذلك رؤساء لجان الدورة، مشاركة كاملة في أعمال المكتب.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة (البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

١٤ - أقر المجلس، في جلسته الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة، الوارد في الوثيقة TD/B/48/1. (للاطلاع على جدول الأعمال بالصيغة التي اعتمدت بها، انظر المرفق الأول أدناه).

١٥ - ولدى إقرار جدول الأعمال، قرّر المجلس أن يتناول في إطار البند ٨ مسألة "متابعة الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك".

١٦ - وفي نفس الجلسة، ووفقاً لتنظيم عمل الدورة على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/48/1، أنشأ المجلس لجتين للدورة للنظر في البنود المدرجة في جدول أعماله وتقديم التقارير عنها، وذلك على النحو التالي:

اللجنة الأولى للدورة:

البند ٣: برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً: (أ) نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً؛ (ب) نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المحددة في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

اللجنة الثانية للدورة:

البند ٤: إسهام الأونكتاد في الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة

١٧ - وانتُخب العضوان التاليان للعمل في مكتب اللجنة الأولى للدورة:

الرئيس: السيد فرانسوا ليجيه (فرنسا)

نائب الرئيس والمقرر: السيد رينالد كليرزمي (هايتي)

١٨ - وانتُخب العضوان التاليان للعمل في مكتب اللجنة الثانية للدورة:

الرئيس: السيد محمد سالك ولد محمد لين (موريتانيا)

نائب الرئيس والمقرر: السيد كيم يونغ هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

دال - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١ ج) من جدول الأعمال)

١٩ - اعتمد المجلس، في جلسته العامة ٩٢٥ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، تقرير المكتب المتعلق بوثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الدورة السابعة والأربعين (TD/B/48/17)، وبذلك فقد قبل وثائق تفويضهم.

هاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للمجلس (البند ١ د) من جدول الأعمال)

٢٠ - قرر المجلس، في الجلسة نفسها، أن يقوم الأمين العام للأونكتاد بوضع مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة التاسعة والأربعين للمجلس وذلك في مرحلة لاحقة بحيث تؤخذ في الاعتبار نتائج استعراض منتصف المدة وغير ذلك من التطورات.

واو - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ٧ ب) من جدول الأعمال)

٢١ - وفي الجلسة نفسها، وافق المجلس على الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد (TD/B/INF.197).

زاي - عضوية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (البند ٧ ج) من جدول الأعمال)

٢٢ - تم إبلاغ المجلس بأن عضوية الأونكتاد تتألف من ١٩١ عضواً وأن عضوية المجلس تتألف من ١٤٦ عضواً (TD/B/INF.196 و Corr.1).

حاء - عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٢ (البند ٧ د) من جدول الأعمال)

٢٣ - انتخب المجلس، في جلسته العامة ٩٢٥ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، البلدان التالية أعضاء في الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٢: الاتحاد الروسي وإسبانيا وبلغاريا وبولندا والسنغال وعمان والفلبين وفنلندا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموريشيوس والهند وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٢٤ - ولاحظ المجلس أن الترشيحات من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستقدم في موعد لاحق وأن المشاركة في أعمال الفرقة العاملة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء.

طاء - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس (البند ٧ هـ) من جدول الأعمال)

٢٥ - وفي الجلسة نفسها، تم إبلاغ المجلس بأنه ليست هناك أية آثار مالية ناشئة عن أعمال الدورة الثامنة والأربعين.

ياء - اعتماد التقرير (البند ٩ من جدول الأعمال)

٢٦ - أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ٩٢٥ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بتقرير اللجنة الأولى للدورة (TD/B/48/SC.1/L.1) وتقرير اللجنة الثانية للدورة (Add.1 و TD/B/48/SC.2/L.1) وقرر إدراجهما في التقرير النهائي للمجلس عن أعمال دورته الثامنة والأربعين.

٢٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المجلس مشروع التقرير عن أعمال دورته الثامنة والأربعين (Add.1-6 و TD/B/48/L.1)، رهناً بإدخال أية تعديلات قد تود الوفود إدخالها على ملخصات بياناتها. كما أذن المجلس للمقرر بأن يستكمل التقرير النهائي على النحو المناسب وأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بإعداد تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

- ١ - المسائل الإجرائية:
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب
 - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
 - (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
 - (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للمجلس
- ٢ - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإئمائي: الاستقرار المالي: إصلاح البنية المالية الدولية ودور التعاون الإقليمي
- ٣ - برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا:
 - (أ) نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
 - (ب) نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المحددة في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا
- ٤ - إسهام الأونكتاد في الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة
- ٥ - أنشطة التعاون التقني:
 - (أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد
 - (ب) النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
- ٦ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
 - (أ) إجراءات محددة فيما يتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: تقرير الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين
 - (ب) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الرابع والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

- ٧ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
- (أ) العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٢
- (ب) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
- (ج) عضوية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلس التجارة والتنمية
- (د) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٢
- (هـ) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس
- ٨ - مسائل أخرى
- متابعة الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك
- ٩ - اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

المناقشات التي جرت في مجلس التجارة والتنمية في إطار البند ٥ (ب) من جدول الأعمال: النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

- ١ - عُرضت على المجلس، لأغراض نظره في هذا البند الفرعي، الوثيقة التالية:

”تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني“ (TD/B/48/9).
- ٢ - عرض منسق المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني تقرير الأمانة عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني والذي يتضمن معلومات مستوفاة عن التقدم المحرز في تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية لصالح الشعب الفلسطيني. ويبيّن أنه وفقاً للصلة التي تربط بين العمل التنفيذي والعمل التحليلي، يبحث التقرير أيضاً تأثير الأزمة الأخيرة على الاقتصاد الفلسطيني، ويثبت أن الأزمة أضرت بالأداء الاقتصادي ويكشف عن استمرار تأثير الاقتصاد الفلسطيني بالصدمات الخارجية إلى جانب العيوب الهيكلية المترسخة. وهذه الأمور ناتجة إلى حد بعيد عن وقع الاحتلال المتطاوّل ولا يزال يتعين التصدي لها بشكل فعال.
- ٣ - وبالرغم من الجهد الإنمائي الكبير الذي بُذل منذ عام ١٩٩٤، فإن التحديات الواسعة النطاق التي تواجه التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني لا تزال تؤثر في هذه التنمية وتضعفها بنفس القدر الذي لوحظ عندما قام الأونكتاد بتحليلها لأول مرة في أوائل التسعينات. ومع التسليم بالتحديات الإنمائية التي تثيرها الأزمة والتي يواجهها المسؤولون عن رسم السياسة الاقتصادية في السلطة الفلسطينية، فإن الاستنتاجات التي توصلت إليها بحوث الأونكتاد تسمح بإعادة تأكيد الثقة في الآمال الواقعية بمستقبل إنمائي أفضل للشعب الفلسطيني.
- ٤ - كما تضررت من جراء الأزمة الأخيرة الجهود الدولية المبذولة لصالح التنمية الاقتصادية الفلسطينية. إلا أن مستشاري الأونكتاد وخبرائه قد حافظوا على حضور فاعل في الميدان برغم حالات الانقطاع وعدم التيقن. وهذا يبرهن على التزام الأمانة بتنفيذ ولايتها في سياق المساعدة الدولية المستمرة للشعب الفلسطيني حسبما دعا إليه الأونكتاد العاشر والجمعية العامة.
- ٥ - وأضاف قائلاً إن البحوث التي أجراها الأونكتاد بشأن الاقتصاد الفلسطيني قد أفضت إلى جعل ولايات الأمانة وخبرائها متوائمة بعناية مع الاحتياجات الإنمائية ذات العلاقة للشعب الفلسطيني ومع ما هو متاح من الموارد الخارجية عن الميزانية وذلك بالتشاور المنتظم

مع فلسطين ومع الأطراف الأخرى المعنية. وقد احتذبت مشاريع مقترحات الأمانة موارد من عدد من الجهات المانحة. وتحدث عن سير العمل في أربعة مجالات رئيسية هي: نظام إدارة الديون، وإصلاح الإجراءات والأنظمة الجمركية وما يتصل بذلك من الأتمتة؛ والأنشطة التدريبية في مجال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتدريب على الدبلوماسية التجارية وما يتصل بذلك من الخدمات الاستشارية.

٦ - وأعرب عن امتنان الأمانة لسخاء الجهات المانحة وما أبدته من تبصر حتى الآن ورغم أن هناك مقترحات مهمة في ميادين عديدة أخرى لا تزال دون تمويل. وقال إن هذا قد قيّد بصفة خاصة قدرة الأمانة على الاستجابة لطلب عاجل من السلطة الفلسطينية لتقديم مساعدة تقنية منسقة من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية لتلبية بعض الاحتياجات الملحة التي نشأت في قطاع التجارة الفلسطيني. واحتتم كلمته بتجديد مناشدة الأمانة كافة أعضاء الأونكتاد النظر في تكثيف مساهماتهم في هذه المجالات وغيرها من المجالات ذات الأولوية لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني.

٧ - وشكر ممثل كوبا، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، الأمانة على ما تقدمه من مساعدة تقنية قيمة ومستمرة إلى الشعب الفلسطيني. وقال إن مجموعته مرتاحة للطريقة التي استجابت بها الأمانة على مر السنين للظروف الإقليمية المتغيرة ولولايتها المتطورة في هذا المجال.

٨ - وأضاف قائلاً إن التركيز الراهن لبرنامج عمل الأمانة لصالح الشعب الفلسطيني ينصب على الأنشطة التنفيذية التي يدعمها البحث والتحليل وهذه هي أنسب وأجدى مساهمة يمكن للأونكتاد أن يقدمها للشعب الفلسطيني. ولاحظ أن الأمانة استطاعت أن تكثف المساعدة التي تقدمها والموارد المكرسة لهذه المسألة بما يتمشى مع خطة عمل بانكوك. وشكر الدول والمنظمات الدولية التي قدمت بالفعل مساهمات في مشاريع المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني وحث على مواصلة هذا الدعم، خاصة في ضوء الظروف الصعبة الراهنة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني.

٩ - وتابع قائلاً إن المواجهة المأساوية التي شهدتها الأرض الفلسطينية المحتلة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ قد عصفت بالاقتصاد الفلسطيني وبمنجزات الفترة الانتقالية التي استهلكت بمقتضى الاتفاقات الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية. فالخسائر الفادحة في الدخل الوطني وانتشار البطالة وتزايد الفقر وتأثير عمليات الإغلاق وغير ذلك من التدابير التقييدية التي فرضت على التجارة الفلسطينية وغيرها من القطاعات هي تطورات يؤسف لها بالنسبة لشعب عانى الكثير فيما مضى.

١٠ - وقال إن الأمل في الخروج من هذه الأزمة وإمكانية الخروج منها يمثلان نقطة من النقاط الرئيسية في تقرير الأمانة مما يبرز الترابط بين التنمية والسلام. وأشار إلى أن مجموعته تود أن تؤكد مجدداً اعتقادها بأن التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع هو وحده الكفيل بإيجاد تسوية عادلة ودائمة تسلم بحقوق كافة الشعوب والدول، بما فيها فلسطين، في التمتع بالسلام والأمن والتنمية.

١١ - وقال ممثل مصر، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إن التطورات التي شهدتها الاقتصاد الفلسطيني أثناء الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ قد أدخلته في أزمة لا سابق لها من حيث عمقها وشدتها مما يجعل الانتعاش الحقيقي صعب التحقيق في السنوات العديدة المقبلة. فالنتائج المحلي قد انخفض بنحو النصف وارتفع معدل البطالة بسرعة وبشدة وسجلت مؤشرات الفقر زيادة هائلة. وبالإضافة إلى ذلك، تكبد الاقتصاد خسائر كبيرة في البنى التحتية. ومن الواضح أن جميع القطاعات الاقتصادية قد عانت معاناة شديدة أثناء هذه الفترة.

١٢ - فقد تعرضت الخدمات الاجتماعية لترددٍ حاد مما تسبب في تدهور القدرات المتاحة والمحدودة أصلاً فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني فزاد ذلك من بؤس العيش في غزة والضفة الغربية. ويلزم أن يوضع حدٌ لممارسات القوات المحتلة التي أدت إلى هذا الوضع الذي لا يطاق، خاصة الممارسات المدانة الموثقة والمتكررة المتمثلة في سياسة العقوبة الجماعية والإغلاق مما كبد الاقتصاد خسائر بما قيمته ٨,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٣ - وقال إن دور الأونكتاد والوكالات الإنمائية والجهات المانحة يظل حجر الزاوية في الجهود التي تسمح للسلطة الفلسطينية بتعزيز قدرتها على تلبية الاحتياجات الإنمائية للشعب الفلسطيني، برغم أن مهمة تنمية الاقتصاد الفلسطيني تبدو مهمة أعسر من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، رحب باستئناف أنشطة المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى السلطة الفلسطينية في أواسط عام ٢٠٠١ وبالمضي قدماً في تنفيذ البرامج التي رئي أنها تساعد إلى حد كبير في مجال بناء القدرات وتحسين الإدارة الاقتصادية. إلا أن الافتقار إلى الاستقرار والتمويل قد حال دون الشروع في تقديم المساعدة التقنية التي طلبتها السلطة الفلسطينية في مجال تجارة الترانزيت والنقل والشراءات الدولية للسلع الأساسية الغذائية.

١٤ - وأضاف قائلاً إن المجموعة الأفريقية قد حثت الجهات المانحة على توفير الأموال اللازمة لتمكين الأونكتاد من إعادة تنشيط المشاريع وتنفيذ مشاريع جديدة، وإن مشاريع المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة لتخفيف وطأة الأحوال التي يواجهها الشعب الفلسطيني. ودعا الأونكتاد والجهات المانحة إلى مواصلة دعم هذه الأنشطة

الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني الذي يواجه حالة اقتصادية حرجة للغاية. واحتتم كلمته بالتأكيد مجدداً على دعم الشعوب والبلدان الأفريقية لنضال الشعب الفلسطيني في سبيل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم من شأنه أن يكون أساس الازدهار والأمن للمنطقة بأسرها.

١٥ - وقال ممثل بلجيكا، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، إن تقرير الأمانة يوفر معلومات مفيدة للغاية تسمح بتقدير المصاعب الناشئة عن أزمة اقتصادية وسياسية استمرت طيلة سنة. وقال إنه يأمل باستمرار في أن يتمكن الاقتصاد الفلسطيني، الذي ما يزال بالغ الهشاشة، من إعادة تشكيل هيكله وفي أن تتطور التبادلات التجارية مع المنطقة دون الإقليمية هذه. وهذا يعتمد على توفر إرادة راسخة لدى الأطراف للتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل على أساس المبادئ التي أرستها اتفاقات مدريد وأوسلو والاتفاقات اللاحقة وتمشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع.

١٦ - وبالرغم من الأحداث المأساوية الماضية والتوترات الراهنة، يظل للعمل الميداني للأونكتاد من أجل الشعب الفلسطيني كل جدواه. ومن الضرورة بمكان مواصلة الإعداد للمستقبل وتدريب الأشخاص وتعزيز القدرات المؤسسية وتحسين إدارة الاقتصاد الكلي وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز التجارة. ولهذه الغاية، يتوجب على الأونكتاد أن يوفر، في نطاق اختصاصه، المساعدة المخططة بدقة والموجهة إلى الأهداف الصحيحة وتلبية الطلب. فهذا من شأنه أن يساعد على تطوير الاقتصاد المحلي ويعين السلطة الفلسطينية على خدمة شعبها على نحو أفضل.

١٧ - وقال إن الاتحاد الأوروبي هو المساهم الرئيسي فيما يقدم من معونة إلى الشعب الفلسطيني، وهو أيضاً الشريك التجاري الرئيسي للسلطة الفلسطينية خارج المنطقة. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأنه، بالنسبة لشعبين لا بد لهما من التعايش، ليس هناك بديل عن المضي قدماً في سبيل التفاوض السلمي. ولعل الاجتماعات الرسمية التي جرت مؤخراً في هذا الشأن تبثت على الأمل في تحقيق ذلك. واحتتم كلمته قائلاً إنه يلزم في هذه الفترة الصعبة بذل قصارى الجهود من أجل التغلب على الخوف والكراهية والعنف ومن أجل تكثيف الحوار الرامي إلى إقرار السلم في أقرب وقت ممكن.

١٨ - وتحدث ممثل جمهورية إيران الإسلامية، نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين، فقال إن إدراج المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، بانتظام، على جدول أعمال المجلس وفي برنامج عمل الأمانة يدل على أهمية المسألة قيد النقاش وعلى الطريقة الجديرة بالثناء التي نفذت بها الأمانة ولايتها المتطورة في هذا المجال. وشكر الأمانة على التقرير الذي أعدته والذي يوجه رسائل هامة في مرحلة حرجة تمر بها المنطقة والعالم.

١٩ - وقال إنه قد سُر أيضاً لأن التطورات السلبية التي شهدتها السنة الماضية لم تصرف الأمانة عن تركيز اهتمامها على الحاجات والجهود الإنمائية للشعب الفلسطيني في الأجل الطويل. وقد بذلت الأمانة جهوداً جادة، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، لتلبية بعض الحاجات التقنية الملحة الناشئة عن الأزمة الأخيرة. ويعد برنامج عمل الأمانة في هذا المجال مثلاً جيداً على التوفيق الناجح بين القدرات التحليلية والتقنية المتوفرة لدى الأمانة، من جهة، وأنشطتها التنفيذية الملموسة، من جهة أخرى. وإن التركيز على جهود بناء المؤسسات والقدرات وعلى توفير الخدمات التدريبية والاستشارية الرفيعة المستوى يتيح لفلسطين أفضل ما يمكن أن تضطلع به الأمانة من أنشطة في مجال التعاون التقني.

٢٠ - ولاحظ أن التدابير الإسرائيلية التي تُتخذ ضد الشعب الفلسطيني تشتمل على مجموعة من القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني والعمال الفلسطينيين والتي تؤدي إلى خسائر جسيمة في الدخل القومي، وإلى انتشار البطالة على نطاق واسع، وإلى الفقر المدقع. وقد زادت أحداث السنة الماضية من خطورة نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني وعرضته للخطر. وإن الإخفاق في معالجة هذه المشاكل حتى الآن تعود جذوره إلى آثار الاحتلال الطويل واستمرار إنكار إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني. وحتى فترة السلام المؤقتة التي استغرقت ست سنوات والتي منحت فلسطين بعض الاستقلال الاقتصادي المحدود وفرصة لإعادة البناء والتطوير لم تكن كافية لعكس اتجاه أوجه الاحتلال القديمة العهد. فليس من المستغرب أن تحطم التدابير الإسرائيلية للاقتصاد الفلسطيني الضعيف بهذا القدر من السرعة والشمول.

٢١ - وقد أتاحت الأزمة، على الصعيدين السياسي والاقتصادي على السواء، استخلاص بعض الدروس المفيدة في وقت يواجه فيه العالم "المعولم" تهديدات وتحديات إنمائية جديدة. فقد اتضح، بوجه خاص، أن السلام والتنمية لا ينفصلان؛ ويتطلب السلام في الشرق الأوسط العدالة والإنصاف، وهما أمران لا يزال يتعين توفيرهما للشعب الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تحقيق سلام عادل وشامل إلا من خلال الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني كما جسدها قرارات الأمم المتحدة. وفي الختام، دعا الأونكتاد إلى مواصلة عمله لمساعدة الشعب الفلسطيني بغية تحديد أسباب التخلف الجذرية القائمة منذ وقت طويل، واستئصالها.

٢٢ - وأثنى ممثل فلسطين على الأمانة لجهودها البارزة والمتواصلة لتوفير المساعدة التقنية للشعب الفلسطيني في جميع المجالات التي تدخل في إطار خبرة الأونكتاد. وأعرب عن بالغ التقدير للأمين العام للأونكتاد لما أولاه من اهتمام خاص لبرنامج عمل الأمانة الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، فظل برنامج العمل يتطور في سياق سياسي صعب جداً. كما أعرب عن بالغ التقدير للالتزام خبيراً وموظفي الأمانة الذين واصلوا القيام ببعثات

وأنشطة المساعدة التقنية بالرغم من الأوضاع الميدانية الصعبة، في الوقت الذي أطلقوا فيه عدداً من المشاريع لدعم الجهود الإنمائية للسلطة الوطنية الفلسطينية في الأجل الطويل.

٢٣ - وقال إن تقرير الأمانة يقدم تحليلاً دقيقاً للمشاكل الهيكلية التي تعوق تنمية الاقتصاد الفلسطيني وللمآزق التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وقد خضعت الأرض الفلسطينية، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، لمجموعة من التدابير العسكرية الإسرائيلية التي استمرت طيلة فترات طويلة، بما في ذلك فرض حصار على المدن الفلسطينية. وقد كانت لهذه التدابير آثار سلبية على الاقتصاد برمته، وهي آثار لم يسبق لها مثيل منذ عام ١٩٦٧ وقد نجمت عن سياسة إسرائيلية تهدف إلى تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وإنهاء الحلم الفلسطيني المتمثل في إقامة دولة مستقلة ذات اقتصاد مزدهر.

٢٤ - وأشار إلى أن مجموع الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني خلال السنة الماضية قد بلغ، وفقاً لإحصائيات حديثة، ٢,٧ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد قضت الأزمة الراهنة على الفوائد الجنية من الجهود الإنمائية التي بُذلت خلال السنوات الثلاث الماضية، مع أن علامات الازدهار الاقتصادي كانت مرئية بوضوح قبل بداية الأزمة. وقد أدت الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الأرض الفلسطينية، والتي تتميز بانعدام الاستقرار السياسي وبضعف البنى التحتية الاقتصادية، إلى انخفاض فرص الاستثمار انخفاضاً خطيراً وانعدام الاستثمار الأجنبي، في حين أن البطالة زادت من العبء الملقى على كاهل السلطة الوطنية الفلسطينية. وإن مشاكل التنفيذ التي تعانيها مشاريع الأونكتاد تؤكد الرأي الذي أعربت عنه فلسطين منذ سنوات عديدة وهو أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي ما زال مستمراً منذ أكثر من ٣٤ عاماً.

٢٥ - وأعرب عن تقديره للدعم المالي الذي توفره البلدان المانحة لتمكين الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية من تنفيذ مشاريع المساعدة لصالح الشعب الفلسطيني. على أن الشعب الفلسطيني يطالب بالعدالة والتضامن من جانب المجتمع الدولي. وعلى الرغم من أن ذاكرة الشعب الفلسطيني زاخرة بالآلام والمآسي، فإن هذا الشعب يتوق إلى سلام يعيد إليه حقوقه ويضمن الاستقرار في المنطقة. وقال في الختام إن فلسطين تقدّر الاعتراف المتزايد من جانب عدة بلدان، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل. وينبغي أن يترجم ذلك إلى تدابير ملموسة تقوم على قرارات مجلس الأمن وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تدعو إسرائيل إلى الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، لتحل محلها سلطة دولة فلسطين المستقلة. ومن شأن ذلك أن يرسي الأساس السليم والقوي لسلام عادل وشامل يبدأ في فلسطين ويمتد إلى المنطقة بأكملها.

٢٦ - وأكد ممثل النرويج أن تنمية الاقتصاد الفلسطيني تتسم بأهمية بالغة لإيجاد تأييد لدى الشعب الفلسطيني لمواصلة عملية السلام. وأن المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى السلطة الفلسطينية تدعم هذا الهدف. وأثنى على الأونكتاد للعمل الذي يقوم به خلال وقت عصيب يمر به الشرق الأوسط، وأيضاً لإعادة توجيه جزء من برامجه لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعانيها السلطة الفلسطينية. وقال إن وفده يؤيد بقوة استمرار الأونكتاد في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في إطار ولاية هذه المؤسسة وبالتعاون مع الوكالات الأخرى.

٢٧ - وأشار إلى أن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد يمكن أن تؤدي دوراً تقنياً حفاضاً في إعداد السلطة الفلسطينية لتحسين قدرتها على التصدي لتحديات الأزمة الحالية، إلا أنها لا يمكن أن تقضي على هذه الأزمة. وإن حل الأزمة الاقتصادية التي تعانيها السلطة الفلسطينية، وكذلك أزمة عملية السلام، يكمن في التنفيذ الكامل لتوصيات تقرير ميتشل وتفاهات تينيت، مما يفضي إلى استئناف مفاوضات السلام استناداً إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨، وكذلك اتفاقات أوسلو. ولقد قام المجتمع الدولي، منذ التوقيع على إعلان المبادئ الإسرائيلي - الفلسطيني، باستثمار قدر كبير من الموارد لدعم السلطة الفلسطينية في بناء إدارة فلسطينية قادرة على تقديم خدمات توجد حاجة ماسة إليها. وقال إن الأزمة الراهنة تعرض للخطر التقدم الكبير الذي أحرز خلال السنوات السبع الماضية، وحث الطرفين على استئناف مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن.

٢٨ - وأشار ممثل إسرائيل إلى أنه كان قد أعرب خلال مناقشة هذا البند من جدول الأعمال في العام الماضي عن الأمل في أن تتم السيطرة على العنف الذي نشب قبل ذلك ببضعة أيام وأن تُستأنف العملية السياسية. إلا أن الوضع في المنطقة قد تدهور منذ ذلك الوقت. وقد تسبب العنف في معاناة لا يمكن تصورها لجميع شعوب المنطقة، وفي خسائر اقتصادية هائلة. وإن الحل الوحيد لهذه الأزمة يكمن في وقف إطلاق النار بشكل كامل وبعد ذلك استئناف المفاوضات السياسية استناداً إلى توصيات لجنة ميتشل.

٢٩ - وقال إن تقرير الأمانة قد أوضح أن الاقتصاد الفلسطيني كان يسير على طريق الانتعاش والنمو القوي قبل موجة العنف الراهنة. ولو ظلت العملية السياسية في مسارها، ولو أمكن بوجه خاص التصدي للمشاكل الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني، لاستمر هذا الاتجاه. والوضع السليبي الذي يواجهه الاقتصاد الفلسطيني غير مستغرب لأنه يستحيل أن تستمر التنمية الاقتصادية الإيجابية في مثل هذه البيئة العنيفة. وإن موجة العنف قد أثرت تأثيراً سيئاً على اقتصادات أخرى في المنطقة، بما فيها الاقتصاد الإسرائيلي.

٣٠ - وقال إن السنة الماضية كانت سنة سيئة جداً بالنسبة لشعوب المنطقة، وإن التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي حدث في أعقاب الهجمات الإرهابية الأخيرة على الولايات المتحدة

يمكن تماماً أن يزيد من خطورة الوضع. ويتحتم وقف العنف ثم بدء العملية السياسية من جديد بغية التوصل إلى حل وسط سياسي. وقال إنه ما زال يعتبر أن الرفاه الاقتصادي للفلسطينيين هو أمر له أهميته بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة ككل.

٣١ - وشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة للتقرير الذي أعدته ولما تقوم به من أنشطة لمساعدة الشعب الفلسطيني. وقال إنه يشاطر الكثير من الوفود ما أعربت عنه من إحباط إزاء استمرار العنف في المنطقة وإزاء عدم تحقيق تقدم في المفاوضات السياسية. وأضاف قائلاً إن الولايات المتحدة تعمل جاهدة على وقف العنف وتنفيذ تقرير لجنة ميتشيل. وإن الإدانات الأحادية الجانب لا تساعد على دفع عملية السلام إلى الأمام. وقال إن الاجتماع الذي عُقد مؤخراً بين الرئيس عرفات ووزير الخارجية بيريز يعتبر خطوة هامة، ودعا الطرفين إلى التحرك لتطبيق وقف إطلاق النار وإزالة القيود واستئناف المفاوضات.

٣٢ - وأعرب ممثل جامعة الدول العربية عن بالغ قلقه إزاء الطريقة التي تم بها تخريب الاقتصاد الفلسطيني. ومما يضاعف من هذا القلق أن الاقتصاد الفلسطيني يسير من سيئ إلى أسوأ بسبب التدابير الإسرائيلية، وذلك مقارنة بالسنوات القليلة الماضية ورغم الدعم الملحوظ المقدم من جانب المنظمات الدولية والبلدان المانحة. والسلطة المحتلة لا تقوم بتدمير البنية التحتية للاقتصاد فحسب، بل أيضاً بتدمير بنيته العلوية. وقد أدت التدابير التي تم اتخاذها إلى زيادة كبيرة في معدل البطالة وإلى تفاقم الأزمة الراهنة وإحباط الجهود الدولية لتنمية الاقتصاد وجعلها بلا معنى. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ موقفاً حازماً كي يتسنى لجهوده أن تثمر. وينبغي للمنظمات الدولية والبلدان المانحة ألا تكتفي بدور دافع الأموال بل أن تكون أيضاً فاعلة وشريكة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة. وشكر الأونكتاد، ولا سيما وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، لما تقدمه من دعم للاقتصاد الفلسطيني.

٣٣ - وأعرب ممثل الجزائر عن تقديره للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد وغيره من الوكالات إلى الشعب الفلسطيني وكذلك للدعم الذي تقدمه الجهات المانحة، ولا سيما الاتحاد الأوروبي. لكنه قال إن الممارسات الإسرائيلية عرّضت هذه الجهود للخطر وجعلتها غير فعالة. وكانت العواقب الاجتماعية لهذه الممارسات رهيبية وأدت إلى حالة فوضوية مشؤومة يعانيها الشعب الفلسطيني. وقد أصاب تقرير الأمانة في تحديد المشكلة الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني، وهي نقاط الضعف الهيكلية الناجمة عن الاحتلال المطول. وذكر في الختام أنه كثيراً ما يقال إن أمن إسرائيل هو على المحك، ولكن لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بضمان أمن جميع الشعوب الأخرى في المنطقة.